

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université: Mohamed Boudiaf – M'sila
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Économiques



جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع :

تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 2000-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

إشراف الأستاذ:

بنابي فتيحة

إعداد الطلبة:

- بلواضح رقية

السنة الجامعية: 2017/2016

تشكرات

بعد شكرنا لله تعالى على فضله ومّنه علينا أن هدانا وأمدنا بالغزم والقوة والإرادة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام

على من بعث رحمة للعالمين وهداية للضالين، اتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذة بنابي قتيحة * التي تابعت عملنا

هذا، ولم تبخل علينا بوقتها الثمين إلى أساتذة قسم علوم اقتصادية

بجامعة المسيلة-

إلى كل من أمدّ لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد .

ألف تحية وشكر

الفهرس

الفهرس

| الصفحة | الفهرس |
|--|---|
| -- | شكر وعرقان |
| -- | إهداء |
| -- | فهرس المحتويات |
| -- | قائمة الأشكال والجداول |
| أ - ح | مقدمة عامة |
| الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف | |
| 2 | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف |
| 3 | المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه |
| 6 | المطلب الثاني: الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف |
| 10 | المطلب الثالث: مفهوم سوق الصرف |
| 13 | المطلب الرابع: سياسات سعر الصرف |
| 18 | المبحث الثاني: ماهية تخفيض قيمة العملة |
| 18 | المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابها |
| 21 | المطلب الثاني: أهمية وأهداف سياسة التخفيض في قمة العملة |
| 24 | خلاصة الفصل الأول |
| الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري | |
| 26 | تمهيد |
| 27 | المبحث الأول: مفهوم الميزان التجاري |
| 27 | المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري |
| 28 | المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري |
| 29 | المطلب الثالث: حالات الفائض والعجز في الميزان التجاري |

| | |
|--|--|
| 31 | المبحث الثاني: علاقة واثر تغيرات سعر الصرف بالميزان التجاري |
| 31 | المطلب الأول:علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري |
| 32 | المطلب الثاني :اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري |
| 35 | خلاصة الفصل الثاني |
| الفصل الثالث: تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري | |
| 39 | المبحث الأول: الوضع الاقتصادي العام وتطور أنظمة الصرف في الجزائر |
| 39 | المطلب الأول: الوضع الاقتصادي العام |
| 40 | المطلب الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في مجال الصرف |
| 44 | المطلب الثالث: مراحل تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار وأسباب تخفيضه |
| 54 | المبحث الثاني: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من 2000-2016 |
| 54 | المطلب الأول: تطور وضعية الميزان التجاري |
| 57 | المطلب الثاني: التوزيع السلعي لصادرات والواردات الجزائرية |
| 59 | المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية |
| 62 | المطلب الرابع: مشاكل التصدير في الجزائر |
| 67 | المبحث الثالث: النمذجة القياسية لاثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016 |
| 67 | المطلب الأول: دراسة قياسية لاثر تخفيض الدينار الجزائري على الصادرات من 2000-2016 |
| 75 | المطلب الثاني: دراسة قياسية لاثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الواردات من 2000-2016 |
| 82 | خلاصة الفصل الثالث |
| 85 | الخاتمة العامة |
| 87 | المراجع |
| 90 | الملاحق |



قائمة الأشكال

والأبواب

1- قائمة الأشكال

| الرقم | العنوان | الصفحة |
|-------|---|--------|
| 1 | أنظمة سعر الصرف | |
| 2 | أهم عملاء الجزائر التجاريين سنة 2016 | |
| 3 | يبيّن أهم موردين الجزائر في سنة 2016 | |
| 4 | نقاط الارتباط بين كل من المتغيرين سعر الصرف والصادرات | |
| 5 | التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (بالنسبة لصادرات) | |
| 6 | نقاط انتشار وتوزيع البواقي | |
| 7 | التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (بالنسبة للوردات) | |

2- قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-------|
| | الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها | 1 |
| | تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر | 2 |
| | أهم العملاء الجزائريين 2016 | 3 |
| | أهم الموردين التجاريين للجزائر سنة 2016 | 4 |
| | يبين مصفوفة الارتباطات بين مختلف متغيرات النموذج | 5 |
| | تقييم نموذج الانحدار (بالنسبة للصادرات) | 6 |
| | نتائج الاختبار التعدد الخطي (بالنسبة للصادرات) | 7 |
| | نموذج الانحدار المتعدد (بالنسبة للواردات) | 8 |
| | نتائج الاختبار التعدد الخطي (بالنسبة للواردات) | 9 |

مقدمة عامة:

يؤدي سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية المحلية والخارجية، التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية، بسبب استخدامه كهدف أو أداة من خلال التأثير على الصادرات والواردات .

ويعتبر التحكم في سعر الصرف اي قيمة العملة من الأهداف الأساسية التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها بهدف تحقيق التوازن الخارجي، حيث يعتبر الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط لتحقيق استقرار سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية من خلال تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار .

تعرف قيمة العملة إرتفاعا وانخفاضا على فترات وذلك حسب الوضعية الإقتصادية للدولة وكذا توجهات البنك المركزي فيما يتعلق بالأهداف المراد تحقيقها.

يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من الأمور التي تحظى بأهمية كبيرة على صعيد الدول ككل نامية كانت أم متقدمة لما لهذا المفهوم من آثار ونتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية، لعل من أبرزها تأثيرها على الميزان التجاري لدولة، ويتم اللجوء إليها خاصة في حالات العجز في ميزان المدفوعات، فعملية تخفيض قيمة العملة قد تهدف إلى تقليص العجز في الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات والذي سوف يترتب عليها زيادة الدخل الوطني.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد مر بمراحل مختلفة في تطوره حيث انتهجت الدولة نظام التخطيط في بدايات نشأتها في مرحلة التسعينات والتي تعتبر من أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري، بدأ واضحا اتجاهه نحو اقتصاد السوق وذلك لمواجهة المشاكل التي عفرتها نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمي بداية من سنة 1986، فمن خلال اختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز ميزان المدفوعات مع المديونية كبيرة

امتصت نسبة كبيرة من عوائد الصادرات لمقابلة أعباء الدين الخارجي إلى الاختلال الداخلي في الموازنة العامة لدولة مما استدعى إلى تغيير في السياسات المالية والنقدية وحتى التجارية فبدأ بتحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف الدولة والذي ليس بالأمر الهين والسهل.

وكانت هذه الإجراءات المتبعة في الاقتصاد المغلق استهدفت تحقيق الاستقرار الداخلي وكان لا بد لها أن تتبع إجراءات لتحقيق التوازن الخارجي، لذا كانت سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تصب في هذا الاتجاه أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال زيادة حجم الصادرات والتقليل من حجم الواردات، كما أن تدهور القيمة الحقيقية للدولار، وظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو وتقلبات صرفها مقابل الدينار من جهة ومقابل الدولار من جهة أخرى و المعرفة مدى تأثير الميزان التجاري بسياسات الدولة في إعادة تقييم سعر صرف العملة الوطنية في أعقاب انهيار أسعار البترول في سنة 1986، وتفاقم المديونية فقد شهد الدينار الجزائري انخفاضا تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1992 ثم بعد ذلك تخفيضا في سنة 1994 حيث خفضت قيمة 4.17% وفي هذه السنة دخلت الجزائر في تطبيق نظام الصرف المعموم المدار بعد ما كان النظام المتبع قبل هذه الفترة هو نظام الصرف الثابت وفي سنة 2014 خفضت قيمة 4% وفي سنة 2016 خفضت قيمة العملة ب 20%.

سوف نحاول في هذا البحث دراسة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان التجاري وذلك من خلال تقييم أثر التخفيض على الصادرات و الواردات و مما سبق فإن سؤال بحثنا هو كالتالي:

1. إشكالية الدراسة:

- ما هو تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري وما وقع ذلك على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي النظريات المفسرة لسعر الصرف؟
 - ما المقصود بتخفيض قيمة العملة وهل توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين وضعية الميزان التجاري؟
 - ما هي الآثار المترتبة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات والواردات؟
2. فرضيات الدراسة:

على التساؤلات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- نظرية سعر الصرف هي النظريات التي تفسر أسباب تخفيض ورفع قيمة العملة.
 - تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم بها السلطة النقدية من خلال محافظة على قيمة العملة اتجاه العملات الأجنبية الأخرى، توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين الميزان التجاري في المدى الطويل.
 - ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في انخفاض حصة الصادرات وارتفاع حصة الصادرات خلال الفترة 2000-2016.
3. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يمكن حصر أسباب اختيار الموضوع في النقاط الرئيسية التالية:

- يدخل البحث ضمن التخصص وهو مالية ونقود.
- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع ومعرفة تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري.

- محاولة قياس أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الصادرات والواردات بعد وقبل فترة التخفيضات في الجزائر.

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم إطار نظري حول سعر صرف العملة وأهم النظريات المحددة له ومضمون سياسة تخفيض قيمة العملة.
- تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين تخفيض العملة والميزان التجاري.
- معرفة الأسباب الحقيقية وراء تخفيض الدينار الجزائري وتتبع أثر ذلك على الميزان التجاري.

5. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى موقف ميزان المدفوعات، ومن ثم تأثيره على التوازن الداخلي، كما أن سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات حيث أن الجزائر لجأت إلى سياسة تعديل سعر الصرف للوصول إلى التوازن الخارجي من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الفترة التي تتبع الإصلاحات الاقتصادية و الخروج من أزمة المديونية التي وقعت للجزائر في بداية التسعينات و تكمن أهمية سعر الصرف في أن ركيزة الاقتصاد الجزائري تتجسد في القوة التي تحملها العملة حيث أن انعكاساتها سوف يؤثر مباشرة على الاقتصاد الوطني.

6. حدود الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى قياس تحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2016،

وتمت الدراسة بالاعتماد على التقارير السنوية التي أصدرها بنك الجزائر والمديرية العامة للجمارك إضافة إلى إحصائيات التي أصدرت من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والديوان الوطني للإحصاء.

واستخدمنا برنامج **SPSS** لمعرفة أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات الجزائرية.

7. صعوبات الدراسة :

- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات لبعض السنوات.

8. موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

- **هجيرة عبد الجليل:** أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر- وتهدف هذه الدراسة لمحاولة دراسة سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر الصرف، واستخدمت مجموعة من الأدوات التحليلية المالية التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فتمت معالجته بواسطة الأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

وقد خلصت الدراسة على أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار ورسيد الميزان التجاري وإلى أنه لا توجد علاقة سببية بين سعر صرف الأورو والدولار ورسيد الميزان التجاري الجزائري.

- **بن زيان راضية:** دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر (1970-1999)، وقد توصلت الباحثة من خلالها إلى أن المغالاة في عملة ما يؤدي إلى آثار وخيمة على توزيع الموارد وعلى ميزان المدفوعات،

كما أن طبيعة التجارة الخارجية لا تسمح بضمان الاستقرار الاقتصادي بسبب عدم استقرار أسعار البترول.

كما أن سياسة التخفيض لم تتجح في التخفيض من الطلب الوطني على السلع الأجنبية كما تدهورت القدرة الشرائية، وارتفع التضخم، وقد ركزت الباحثة على أثر التخفيض على كل من الميزانية والميزان التجاري وميزان المدفوعات.

• **حنان لعروق:** سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و التوازن الخارجي.

واستخدمت المنهج الاستقرائي من خلال استقراء لمجموع الدراسات المتعلقة بالموضوع والمنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على جملة من الإحصائيات واستخدمت المنهج الإحصائي من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى وقد توصلت إلى سياسة سعر الصرف لم يكن الغرض منها القضاء على اختلال التوازن الخارجي وإنما لتهيئة اقتصادها والدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف مرنة وكانت الجزائر واحدة من هذه الدولة بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة سعر الصرف.

9. أهم ما يميز الدراسة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حيث تناولنا تحليل أحد أدوات سياسة سعر الصرف بشكل خاص ومعظم الدراسات السابقة لم يكن محور اهتمامنا الكبير تخفيض العملة بل تناولت سعر الصرف بمفهومه الشمولي، وتمحور موضوعنا على دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة نظرية وتطبيقية وقياسية إضافة إلى ذلك تميزت بفترتها الزمنية والتي امتدت من (2000-2016) حيث قمنا بدراسة الجانب النظري والتطور التاريخي للاقتصاد الجزائري من 1986 أي بعد أزمة البترول إلى غاية 2016.

10. المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على جملة من المناهج التي تتوافق وطبيعة البحث فقد تضمن البحث على مجموعة من المناهج وهي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي سمح لنا بوصف الأنظمة والنظريات المحددة لأسعار الصرف ومضمون سياسة تخفيض قيمة العملة كما تم استخدامه في تحليل سعر الصرف.

- **المنهج التاريخي:** والذي يسرد أهم تطورات أنظمة الصرف وسياستها.

- **منهج دراسة الحالة:** وذلك بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر لمعرفة تأثير تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري.

- **المنهج القياسي الكمي:** والذي يقوم بتحليل العلاقة بين تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر وذلك باستخدام برنامج إحصائي **SPSS** بالاعتماد في التحليل على طريقة المربعات الصغرى ومعامل بيرسون ومؤشر **VIF** لدراسة القوة التفسيرية للنموذج ودراسة المعنوية.

11. خطة وهيكل الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة ارتأينا أن نقسم هذه الدراسة إلى مقدمة و فصلين نظريين وفصل تطبيقي وخاتمة حيث:

الفصل الأول: جاء بعنوان سعر الصرف (أنظمتها، أهدافه، سياساته) حيث خصص لدراسة كل ما يتعلق بسعر الصرف من خلال مبحثين، وهي المبحث الأول وتناولنا فيه ماهية سعر الصرف من مفهوم سعر الصرف ووظائفه، أنواع سعر الصرف والعوامل المؤثر على سعر الصرف أسواق سعر الصرف ثم سياسات سعر الصرف.

أما المبحث الثاني فخصص لدراسة تخفيض سعر الصرف.

الفصل الثاني: جاء بعنوان الإطار النظري لأثر التخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري وقد قسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: فتضمن الميزان التجاري، تعريفه وأقسامه وحالات العجز والفائض فيه.

أما المبحث الثاني فقمنا بدراسة علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري.

الفصل الثالث: جاء بعنوان تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري وسياساتها أما المبحث الثاني: فقد تطرقنا إلى تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من 2000 إلى غاية 2016 من خلال دراسة التوزيع السلعي لصادرات والواردات الجزائر وتبيان أهم عملاء والموردين والوقوف على مشاكل التصدير في الجزائر أما المبحث الثالث: جاء بعنوان نمذجة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري، حيث تناولنا في المطلب الأول دراسة بالنسبة للصادرات و في المطلب الثاني دراسة بالنسبة للواردات.

الفصل الأول

الإطار النظري لسحر الصرف

تمهيد:

لا يكفي أن تعرف كل دولة حساباتها الدولية وأن تحدد حقوقها وديونها، وإنما يجب لذلك أن تحدد العملة التي يتم التحاسب والدفع بها، فكل تبادل يشير في الواقع مشكلة قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة، ومن هنا لا يتم التحاسب ولا الدفع فيها بين الدول إلا وتجري فيه مقارنة بين عملتين على الأقل، عملة الدولة التي ينتمي إليها الدائن وعملة الدولة التي ينتمي إليها المدين، إن الأداة التي تمكن من ضبط وتقوية مثل هذه العملية من خلال ربط الأسعار المحلية بالأسعار الخارجية وهي ما تعرف بـ "سعر الصرف"، ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف
- المبحث الثاني: ماهية تخفيض قيمة العملة

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

لكل دولة عملة خاصة بها تتداول بها في عمليات الدفع المحلية وتظهر الضرورة لاستعمال العملات الأجنبية عندما تقوم علاقات تجارية ومالية بين دولة ودولة أخرى.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه

يعد سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، إذ أنه يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الخارجية.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

تعدد المفكرين الاقتصاديين في تقديم سعر الصرف إلا أن هذه التعاريف تجتمع في مفهوم واحد نذكر منها:

- التعريف الأول: يمكن تعريف سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما: التسعيرة المباشرة والتسعيرة غير المباشرة.¹
- التعريف الثاني: يعرف سعر الصرف هو أداة الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعار السلع في الاقتصاد العالمي.²
- التعريف الثالث: كما يمكن ان نعرفه بطريقة عكسية على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية.
- التعريف الرابع: هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.

¹ الطاهر قانة، اقتصاديات النقود والعملات، دار الخلدونية الجزائرية، 2009، ص 10.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005، ص 96.

- التعريف الخامس: ويقصد بسعر الصرف كذلك أنه سعر أو نسبة مبادلة عملة بعملة أخرى حيث تعد إحدى العملاتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.¹

كما أن تسعير العملات يخضع لطريقتين هما:

- التسعيرة المباشرة: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، حيث أن هذه الطريقة قليل من الدول التي تتبعها وتستهملها، ونذكر أهم الدول التي تستعمل التسعيرة المباشرة هي بريطانيا:

$$1 \text{ دج} = \times \text{ دولار}$$

- التسعيرة غير المباشرة: وهي عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر حيث يقاس الدولار الأمريكي يحدد الوحدات من الدينار الجزائري² كما يلي:

$$\times \text{ دج} = 1 \text{ دولار}$$

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

1. **سعر الصرف الإسمي:** يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا الحساب العملة المحلية من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين

¹ بغداد زيان، تغيرات سعر اليوروو الدولار على مبادلات التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة وهران الجزائر، 2013، ص 14.

² أسامة محمد الفولي، محمد شهاب، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، 1997، ص 292.

البلدين ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف الاسمي.

أ. **سعر الصرف الرسمي:** أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.

ب. **سعر الصرف الموازي:** هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر إسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد.¹

2. **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس قدرة المنافسة وهو ما يقيد المتعاملين في اتخاذ قراراتهم². وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي فول اخذنا بلدين كألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن سعر الصرف كالاتي:

$$ep^*/p = \text{سعر الصرف الحقيقي.}$$

حيث:

e : هي سعر الصرف الحقيقي.

p^* : هي متوسط سعر السلع في منطقة اليورو.

p : متوسط سعر السلع في أمريكا.

ونستعمل عدة مقاييس إحصائية لحاسب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع والمعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك.

¹ عطاء الله بن طيرس، أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011، ص 48.

² قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 103، 104.

أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة، وهناك مقياس ثابت هو قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.¹

3. سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي من المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فكرة زمنية معينة.

وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة بمجموعة أو سلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر "الاسبيرز" الأرقام القياسية.

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: من أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد إذ جاء الخارج لا بد أن يخضع سعر الصرف الحقيقي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.²

المطلب الثاني: الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف

توجد مجموعة من النظريات والأنظمة التي تحكم سعر الصرف يمكن إيجازها فيما يلي :

الفرع الأول: أنظمة سعر الصرف

هناك ثلاث أنظمة لتحديد سعر الصرف وهي³:

1. نظام سعر الحر أو المرن: يتحدد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية

نتيجة تفاعلات قوى السوق أي العرض والطلب، ولهذا النظام عدة مزايا منها:

¹ عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص 48.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 408.

³ بلواضح ياسمين، تخفيض العملة وأثره على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر شهادة ماستر مالية ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص ص 10-11.

• التعديل التلقائي لاختلافات في أسعار الصرف والتي تنشأ من اختلال في ميزان المدفوعات.

• عدم الحاجة لاحتفاظ الدولة بأرصدة من العملات الأجنبية بهدف المحافظة على السعر التوازني للعملة الوطنية.

لكن هناك سلبيات لهذا النظام أهمها التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف والتي تحصل خلال فترة وجيزة بما يعرض الأعمال التجارية والمالية لمخاطر هذه التقلبات.

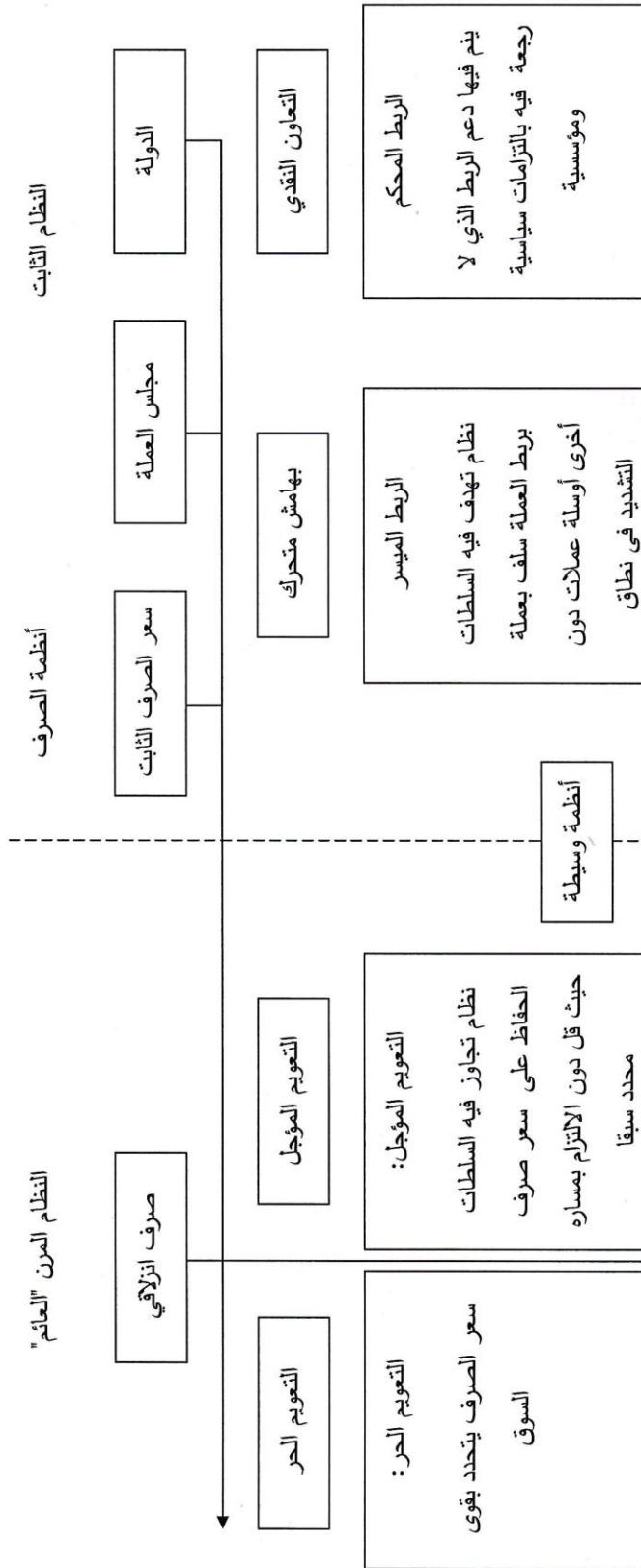
2. نظام سعر الصرف الثابت: يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام من قبل السلطات النقدية ويطلق عليه تسمية سعر الصرف الرسمي وهذا بناء على الظرف الاقتصادية للقطاع الخارجي وبحسب الاحتياجات من العملات الأجنبية لدى الدولة.

من مزاياه عدم التقلب وبالتالي استقرار الأنشطة التجارية والمالية للدولة, ومن أبرز عيوبه ضرورة احتفاظ الدولة باحتياطات مناسبة من العملة الأجنبية للقيام بعمليات السوق المفتوحة، إما كبائع للعملة الأجنبية إذ ارتفع الطلب عليها أو كمشتري لها عند ارتفاع العرض منها.

3. نظام المرونة المقيدة: يتحدد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وفق هذا النظام بتثبيته مع السماح له بالتذبذب بحدود معينة ارتفاعا وانخفاضا.

يتوسط هذا النظام النظامين الحر والثابت فهو يساعد على استقرار الأعمال التجارية والمالية.

الشكل رقم (01): أنظمة سعر الصرف



المصدر: بن قذور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، 2010-1970، رسالة دكتوراه، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 30.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف¹

حاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدين، وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى وتتمثل أهم بالنظريات فيما يلي:

1. نظرية تعادل القدرة الشرائية: يتحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية على أساس القدرة تعادل القوة الشرائية، فإذا كان الدولار يشتري كمية من السلع والخدمات تعادل كمية التي تنشره بثلاث دنانير، أي أن ثلاث دنانير تساوي واحد دولار وذلك لأن من يقوم بالتنازل عن العملة معينة يعني أنه يتنازل عن قوتها الشرائية من أجل الحصول على القوة الشرائية التي تتاح له نتيجة اقتناؤه العملة الأخرى التي يقوم بتحويلها.

2. نظرية تعادل أسعار الفائدة : ويرى أصحابها بأن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب على العملة الحالية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع قيمة سعر الصرف، وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى انخفاض قيمة سعر الصرف، ولا يزال تغير أسعار الخصم يستخدم كوسيلة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات.

3. نظرية الأرصدة: وهذه النظرية نرى أن أسعار صرف عملة تتحدد على أساس رصيد ميزان المدفوعات للدولة معينة، فإذا كان رصيدها موجبا فمعناه زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية أي ارتفاع قيمة سعر الصرف، وإذا كان سالبا فهذا يدل على زيادة عرض العملة المحلية وانخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض قيمة سعر الصرف.

¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 105.

4. نظرية كمية النقود: إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص فيما يلي:

أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص في الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع والخدمات المحلية بعد الارتفاع في الأسعار وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيمة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية لتسديد الصادرات وبالتالي انخفاض قيمة سعر الصرف يؤدي إلى خروج الذهب وهذا في حالة نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

5. نظرية الإنتاجية: وتتخلص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستوى الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية وعرض العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض من قيمة العملة المحلية وارتفاع قيمة العملة الأجنبية، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل ومستويات المعيشة والمتأتية من انخفاض الإنتاجية.

المطلب الثالث: مفهوم سوق الصرف

يعد سوق الصرف المكان الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية المختلفة من وكلاء الصرف المنتشرين عبر مختلف أنحاء العالم.

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

لقد أعطيت عدة تعاريف لسوق الصرف منها:

التعريف الأول: سوق الصرف هي السوق التي في إطارها يتم تحويل العملات لبعضها، وهذه السوق ليست كغيرها من الأسواق المالية والتجارية، فسوق الصرف ليس

محددا بـمكان معين يجمع بين المشتريين والبائعين للـعملات المختلفة على نحو ما يحدث في سوق السلع والخدمات أو السوق المالي أين يجتمع هؤلاء في البورصة حيث تتم العمليات المالية التي موضوعها الأوراق المالية¹.

التعريف الثاني: سوق الصرف هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات المختلفة، هو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محـددا بحيز جغرافي وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرف خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة².

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج ان سوق الصرف الأجنبي هو ذلك المكان الذي تتبادل فيه العملات مقابل العملة الأجنبية من خلال البيع والشراء.

الفرع الثاني: تصنيف أسواق الصرف

تنقسم هذه الأسواق بحسب نوع العمليات الجارية فيها، كما تنقسم هذه العمليات بطبيعتها حسب مدتها أو فترتها الزمنية التي جرت فيها، ويمكننا بهذا التصنيف سوق الصرف الآني وسوق الصرف الآجل:

1. سوق الصرف الفوري:

أ. **تعريفه:** يتبين لنا من خلال هذه التسمية بأن سعر الصرف الحاضر أو الفوري يخص التعامل بمبادلة العملات وتسليمها فوراً حين إبرام العقد وبالسعر السائد ويتميز هذا النوع من

¹ السعيد عناني، آثار التقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، حالة مؤسسة الملح بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص 5.

² عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، الجزائر، 2012، ص 28.

سعر الصرف بالتغير المستمر وهذا طبقا لعرض العملات والطلب عليها وبهذا يجب أن نميز بين سعرين هما:

- سعر البيع: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
- سعر الشراء: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ب. خصائص سوق الصرف الفوري:

يتميز هذا السوق بعدة صفات منها:

- العمليات الفورية تمثل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي، وفي دراسة لبنك التسويات الدولية عام 1992 أشارت إلى متوسط حجم التعامل اليومي بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي يبلغ حوالي 930 مليار دولار.¹
- تسعير العملات يكون بالدولار حتى لو كان غير مشترك في كأن يباع جنيه استرليني مقابل مارك ألماني ولا تتم هذه الصفقة إلا إذا كان هذا السوق للسرف في نيويورك مفتوحا.
- تنشيط سوق الصرف العاجلة على مدى 24 ساعة مستمرة بسبب الاختلافات الزمنية بين المراكز المالية الدولية.
- تلجأ البنوك التجارية إلى سوق الصرف العاجلة من أجل التأثير على مستوى العرض والطلب للعملية من خلال بيع وشراء العملات، ومنه التأثير على أسعار الصرف العملاء ارتفاعا وانخفاض خاصة في ظل نظام التعويم الحر.
- سوق الصرف العاجلة في بعض الدول يتكون من جزئين:
- سوق الصرف الرسمي.

¹ بغداد زيان، مرجع سابق، ص 30.

• سوق الصرف الموازي.

2. سوق الصرف الآجلة:

أ. تعريفه: يبين هذا النوع م خلال أن التسعير والاستلام للعملة بعد فترة زمنية من تاريخ إبرام العقد ليس في اللحظة نفسها ويعرض سعر الصرف في المستقبل وهو يستعمل في التجارة ونقل رأس المال، عادة ما يتضمن العقد مجموعة من المهل المعيارية مثل شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة.

ويحسب سعر الصرف الآجلة على أساس سعر الصرف الآجلة والعاجلة على أساس وجود فترة التسليم.

ب. خصائص سوق الصرف الآجلة: تتميز سوق الصرف الآجلة بخصائص عدة يمكن التطرق إلى أهمها:

- لا يوجد سعر آجل رسمي.
- لا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة.
- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد عملية المضاربة بقوة¹.

المطلب الرابع: سياسات سعر الصرف

يوجد العديد من سياسات التي تؤثر في سعر الصرف ويمكن ذكر أهمها في مايلي:

الفرع الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف

هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدولة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف كتنمية الصناعة المحلية، التشغيل، توزيع

¹ مرجع نفسه، ص 32.

الدخل، تخصيص الموارد، محاربة التضخم وتعد سياسة الصرف ضمن السياسة المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نمو والحد من الخلل وتوازناته.¹

الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف لتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1. **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى تنافسية المؤسسات، وفي المدى القصير يكون للانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر جانبي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.
2. **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.
3. **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال، والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.²

¹ مرجع نفسه، ص33.

² عبد الجليل هجيرة، المرجع السابق، ص 41.

4. تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية مما يشجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.¹

الفرع الثالث: أهم سياسات سعر الصرف

من أجل معرفة الآثار المحتملة لسياسة سعر الصرف فإنه من المهم التفرقة بين التغيرات في أسعار الصرف الإسمية والتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية فالتغيرات في سعر الصرف الاسمي بين عمليتي بلدين يرجع إلى التغير بين سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في السوق.

أما التغير في سعر الصرف الحقيقي فيمثل التغير الاسمي الصرف معدلا بالفروقات التي تحدث في معدلات التضخم بين البلدين وفي نهاية الأمر فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية المنتوجات بين البلدين² ومن أهم السياسات ما يلي:

1. سياسة تخفيض قيمة العملة: يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية (Devaluation) سياسة اقتصادية تستخدمه السلطات النقدية، كما أنه تم إجراء تغير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية، وأهم الأسباب لتخفيض إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وهناك أسباب أخرى تلجأ الدولة من ورائها لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية هي:

- ارتباط العملة بتكلفة نقدية معينة أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثال: منطقة الدولار، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات وتحديد سعر الصرف الواقعي لقيمة العملة المحلية بحيث

¹ المرجع السابق، ص 42.

² عازب عبد الرزاق نقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 1996، ص 130.

يمكن للمواطن شراء سلع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.

2. سياسة رفع قيمة العملة: يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل للعملة المحلية وهي عكس عملية التخفيض، حيث أن هذه السياسة ترجع بنتائج سلبية على قطاع الصادرات أهمها:

- انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية ويقابله أثر إيجابي على المستوردين من خلال انخفاض أسعار السلع المستوردة مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية وبالتالي الحد من التضخم.
- تدعيم ورفع عملات أجنبية أخرى.
- انخفاض القدرة التنافسية للدول التي رفعت عملتها، وذلك بسبب انخفاض الصادرات والواردات.

3. سياسة الرقابة على الصرف: نظام الرقابة على الصرف هو تدخل من قبل السلطات النقدية بهدف التأثير في سعر الصرف، حتى يحصل التوازن بين الصادرات والواردات بمعنى بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي.

حيث تتدخل الدولة لفرض تحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر في ظروف العرض والطلب¹.

¹ المرجع نفسه، ص 48.

تراقب الحكومة كل المتحصلات والمدفوعات بالعملة الأجنبية، فتسلم كل العملات الأجنبية المكتتة إلى البنك المركزي والذي يقوم بدوره بتخصيص المدفوعات الأجنبية بالنسبة للعملات المختلفة كما يقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم العرض والطلب من العملات الأجنبية من أجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي ويمكن ذكر الأهداف الرقابية على الصرف فيما يلي:

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة.
- الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج.
- الإحلال محل الواردات عن طريق حماية الصناعة المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية¹.

¹ المرجع السابق، ص 49.

المبحث الثاني: ماهية تخفيض قيمة العملة

لا بد من التفرقة بين التخفيض Dévaluation والانخفاض Depreciation فيقصد بهذا الأخير هو العمليات التي تحدث في سوق الصرف يوميا بسبب التعامل بين قوى العرض والطلب، أما التخفيض فهو إجراء تقرره الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية.

المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابها

تعددت تعاريف حول تخفيض في قيمة العملة منها :

الفرع الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية) بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة، وبالتالي اتجاه جميع العملاء بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية وارتفاع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية¹.

ويقصد بالتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظاهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أولم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الائتمان المحلية مقدمة بعملات الوطنية برفع الائتمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية².

¹ بربري محمد أمين، سياسة التحرر التدريجي للدینار وانعكاساتها على تطور وضعیة عناصر میزان المدفوعات الجزائریة، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2005، ص 79.

² سلامة نجاح، تأثير تخفيض قمة العملة على میزان التجاری، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، نقود مالیه، جامعة بسكرة، 2012، ص 49.

الفرع الثاني: أسباب تخفيض قيمة العملة

هناك عدة أسباب لتخفيض العملة يمكن تقسيمها لأسباب رئيسية وأخرى ثانوية تبرزها فيما يلي:

1. الأسباب الرئيسية¹:

أ. تحسين ميزان الحساب وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء اتباع هذه السياسة، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد وينخفض حجم الاستيراد من السلع الأخرى.

ب. الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

ج. زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض أعباء مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتوجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.

د. معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

2. الأسباب الثانوية²:

أ. ارتباط كتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.

¹ صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على

انتقال رؤوس الأموال، بلدان مختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، 2011

² مرجع نفسه، ص 50

ب. إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر الصرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية لكلا البلدين.

ج. تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطور بقية القطاعات السابقة سواء من الناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

الفرع الثالث: الفرق بين الانخفاض والتخفيض

كلاهما يعني التدهور في قيمة العملة المحلية، لكن كل واحدة مقيمة بطريقة في قيمة العملة وسنوجز أهم نقاط الاختلاف للتفريق بينهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها

| التخفيض Dévaluation | الانخفاض Dépreciation |
|--|--|
| هو عبارة عن عملية إدارية ومقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة. | هو عبارة عن حركة تلقائية وعقوبة دون تدخل للسلطات النقدية، وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية |
| يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية | قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب على العرض العملات الأجنبية أي نتيجة تضارب قوى السوق |
| يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي | قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي كما حدث في سوق السلع والخدمات الداخلية. |
| لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف | يحدث في ظل اقتصاد هوينتج لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي نجده |

| | |
|---|--|
| في ظل أسعار الصرف العائمة. | لتعديلية في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار). |
| الانخفاض لا يكون في حدود معينة | يكون في حدود معينة |
| يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية أي زيادة في سعر الصرف نتيجة الزيادة في المعروض عن المطلوب من العملات الأجنبية. | يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة التعويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض والطلب |
| التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب "ظاهرة مستمرة". | التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض لظاهرة مؤقتة |
| الانخفاض يعني الرفع والارتفاع في سعر الصرف الأجنبي | التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي |

المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وبنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 109.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تسعى سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فهي تعتبر من أهم سياسات سعر الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية محددة تختلف من دولة لأخرى، وذلك حسب الأولويات وخصائص الهياكل الاقتصادية، ومستوى النمو، والتي تهدف أساسا إلى إعادة تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

الفرع الأول: أهمية سياسة التخفيض قيمة العملة

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات ينخفض من منظور الأجانب، وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة لواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية هذا ما يجعل من حجم الواردات تميل إلى الانخفاض، وفي هذه الحالة فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج في قطاع التصدير وإخلال

الواردات وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير العرض والطلب والتخصيص الفعال للموارد ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبي كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال.

بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، فقد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية، وقد يقصد من التخفيض أحيانا زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقا للسعر الجديد كما قد تساهم السياسة من تقليص من فجوة أو كيون.^{1*}

الفرع الثاني: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تطورت الأهداف المتوخاة من سياسة التخفيض مع تطور السياسة نفسها فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص المدفوعات الدولية للخارج وزيادة مقبوضاتها للخارج ويكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف، وتتمثل أهم هذه الأهداف في :

1. علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في الأسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين مستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية، وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بالنسبة للأجانب، وتقليص الواردات لارتفاع الأسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين.

* فجوة أو كيون: والتي يقصد بها الفرق الموجود بين الدخل الناتج عن التشغيل الكامل أو وسائل الإنتاج والتشغيل الفعلي.

¹بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص 80.

2. الحصول على النقد الأجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة أنه يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والناجح المحلي.
3. زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع تصدير، بتحويل موارد الإنتاج من سلع بديلة و سلع غير قابلة للتبادل إلى القطاع التصديري، والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية والأجنبية أو نتيجة دخول الادخار الوطني المترتب عن التخفيض، أو يكون نتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني¹.

¹حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي _دراسة حالة الجزائر_ رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة بومرداس، 2005، ص ص 111_112.

خلاصة الفصل الاول:

يؤدي سعر الصرف دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدور، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات، لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمدك لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة.

وتختلف سياسات الصرف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة، فقد يتم تعديل سعر العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها، كما يمكن استعمال احتياطات الصرف أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد.

وبهذا يمكن القول أن سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحسينها سواء في الدول أو الدول النامية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

للميزان التجاري

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فاستيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني أي أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة ويتم معالجته من خلال اعتماد سياسات سعر الصرف بما يتوافق وحالة الاقتصاد الوطني وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى تفسير علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: مفهوم ميزان التجاري
- المبحث الثاني: علاقة واثر تغيرات سعر الصرف بالميزان التجاري

المبحث الأول: مفهوم الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري أن مجملها تصب في سياق واحد:

- **التعريف الأول:** الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها¹.

- **التعريف الثاني:** يعرف أيضا بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة².

- **التعريف الثالث:** ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حاليا، يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإن كان رصيده إيجابيا فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا فائض في الميزان أو ما يسمى "الفائض التجاري" كندا ، ألمانيا، اليابان، هو أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع باقتصاد مستقر، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبيا فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى بالعجز التجاري "لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل تحدث دوري متحل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب

¹ جيمس جوارتي وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 543.

² جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 387.

المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي¹.

ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل فيه كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري

يقسم الميزان التجاري إلى قسمين الأول هو الميزان التجاري السلعي أما الثاني الميزان التجاري الخدمي.

أ. الميزان التجاري السلعي: أو ما يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلال تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية (أرز، بصل، منسوجات، أجهزة كهربائية..). يقيد دائما أما الواردات من سلع (سيارات، معدات، قمح..). يقيد مدينا².

ب. الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظور وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال)³.

¹ عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص ص 96-97.

² إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح، الإسكندرية، 2008، ص 295.

³ عبد الجليل هجيرة، المرجع السابق، ص 97.

المطلب الثالث: حالات الفائض والحجز في الميزان التجاري

1- حالات الفائض في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين، تعتبر أهمية هذا الرقم بالغة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها حالها وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج سيكون فيها غالبا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجوده في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما عنه الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

التأشير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلية للبلدان أكثر من التدفقات النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات، مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد، وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة، لكن مع

استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حدا تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقلص قيمة التبادل التجاري.

2- حالات العجز في الميزان التجاري

أما العجز في الميزان التجاري وهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقدي إلى الخارج أقل مما يدخل إلى الدولة، فإذا كان العجز مستمرا ومرتفع، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة التي تعود بالسلب إجمالا على الاقتصاد وعلى العكس في حالة الفائض في الميزان التجاري فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات.¹

¹ الميزان التجاري وشرح وسيناريو، مقال منشور على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/showthread?t:5655> بتاريخ 2017/03/21 على الساعة 9:30.

المبحث الثاني: علاقة واثر تغيرات سعر الصرف بالميزان التجاري

يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة على كل من ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري على وجه الخصوص كون أن تغيرات أسعار الصرف سوف تؤثر على بنود ميزان المدفوعات وقد يكون إيجابيا أو سلبيا وهذا راجع على نسبة الاقتصاد وهيكله الإنتاجي.

المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري¹

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات وقيمة الواردات فإذا ازدادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائض، ويحقق العجز في الحالة العكسية، ويعبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة أحد محدداته الأساسية فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدر أكبر من وحدات عملة الدولة الأخرى، ويساوي الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) أي (X-M) وهو حد عن الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي:²

حيث: $(X-M), G, I, C$ تمثل كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التوالي كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر صرف بلدها ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الخارجية.

عندما يستورد بلد منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغير

¹ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 225.

² عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق ص 97 .

في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغير في سعر الصرف وفي حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر من أهمية من الطلب على العملة الأجنبية من طرف المقيمين، العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقسيمها.

ومع ذلك ضعف قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر والعملية الأجنبية ترتفع من جديد أو أن قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أقل، والعملية الأجنبية تنخفض.

المطلب الثاني: اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري:

1- مدخل المرونات:

سعر الصرف الاسمي :

توازن الميزان التجاري يكتب على الشكل التالي:

$$BC = X - M$$

$$BC = P.X - (P^*/e)$$

نأخذ الاشتقاق الجزئي ل BC بالنسبة ل e فنجد:

$$DBC / de = PX / e . X - PM / e . (X - 1)$$

$$PX / e (X - M + 1) = 0 \text{ بالتعويض نجد}$$

تعرف العبارة $e_X - e_M + 1 = 0$ في الادب الاقتصادي بقيد شرط (مارشال ليرنز)

إذن :

- إذا كان $e_x - e_M$ اكبر من -1 تحسن في الميزان التجاري.
- إذا كان $e_x - e_M$ اقل من -1 تدهور في الميزان التجاري.
- إذا كان $e_x - e_M$ يساوي -1 يكون الميزان التجاري في حالة توازن.

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يبدأ في التحسن وتعود أسباب تحسنه إلى:

-عدم تحقق شرط مارشال ليرنز :

بالاعتماد على مواد أولية مستوردة في الإنتاج، لا يمكن الاستغناء عنها في المدى الطويل يؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية إلى ارتفاع اسعار الصادرات وانخفاض حجم المبيعات الخارجية، وبالتالي عودة التوازن التقييمي إلى الميزان التجاري.

2-مدخل الاستعاب :

قدم البروفيسور الكسندر نموذجاً جديداً لتحليل آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة على الميزان الجاري بميزان المدفوعات بين النموذج المألوف بعد توسيعه ليشمل الصادرات والواردات، ويولي هذا التحليل الأهمية الكبرى للمداخل، بالإضافة إلى الاتفاق في تحديد النتيجة النهائية على الميزان الجاري ولتحديد الشروط التي يؤدي فيها التخفيض الآثار الجانبية على الحساب الجاري تنطلق من المعادلة الأساسية لدخل الوطني¹:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث أن :

1 بن قدور علي، مرجع سابق، ص123.

Y : الدخل الوطني.

C : الاستهلاك الكلي.

I : الاستثمار العام.

G : الانفاق الحكومي.

X : الصادرات.

M : الواردات.

والسؤال الذي يمكن طرحه هو :

ما هو الأثر المتوقع لتخفيض قيمة العملة الوطنية على N؟ أي الفرق بين الدخل والاستيعاب لنفرض أن هناك دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها الجارية، ولتغلب على هذا العجز قامت بتخفيض قيمة عملتها بالنسبة لعملات أجنبية ويتسبب التخفيض في تغيير رصيد الميزان الجاري، وهذا التغيير في الواقع يكون محصلة لأثر مباشر على الدخل، وأثر التخفيض على الاستعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل .

فمن ناحية أخرى يكون للتخفيض اثر مباشر على الدخل حيث يتسبب في تغيير مقداره ومن ناحية أخرى يكون أثر التخفيض على الاستعاب ذاته ناتجا عن أثرين هما:

1- الأثر المباشر للتخفيض على الاستعاب، وهو يفسر اثر التخفيض على الاستعاب عند مستوى الدخل الحقيقي.

2- الأثر على الاستعاب المحفوز بتغيرات الدخل.

يمكن القول بأن اشارة وقيمة الميزان الجاري تعتمد على محصلة آثار الدخل و آثار الأسعار التي نجحت في التخفيض.

خلاصة الفصل الثاني:

يفترض من الناحية النظرية أن يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة للأجانب مما يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهوما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المنتجة محليا بدلا من المستوردة، أو يشجع الصناعات البديلة للواردات وهوما يساعد تخفيض العجز في الميزان التجاري أو تحقيق الفائض فيه.

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل الواردات من الخارج أثر تكلفة بالنسبة للمقيمين فيها، في الوقت الذي تصبح فيه (صادراتها إلى الخارج أرخص نسبيا بالنسبة للمقيمين في الخارج)، غير أنه ليس شرط أن يترتب على تخفيض قيمة عملة الدولة حدوث تحسن في ميزانها التجاري، حيث يؤثر تخفيض قيمة العملة إيجاب على الميزان التجاري فقط في ظل توفر شروط أهمها ارتفاع مرونة الطلب السعرية للصادرات (درجة استجابة طلب على الصادرات للخارج نتيجة تغيير أسعارها).

الفصل الثالث

تأثير تنفيذ قيمة العملة

الوطنية على الميزان التجاري

تمهيد:

بعد أن تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات، خاصة في التجارة الخارجية ونظم سياسة سعر الصرف في إطار نظم ثبات أسعار الصرف كان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، وبعد انهيار نظام بريتونوودز أصبحت قيمته ابتداء من جانفي 1974 مثبت على أساس سلة تتكون من 14 عملة وقد أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر ففي تلك الفترة زادت المديونية وكان الميزان التجاري في حالة عجز، وفي ظل هذه الظروف الصعبة توجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وعقدت مجموعة من الاتفاقيات في إطار سياسة التعديل الهيكلي، والإصلاحات التي قامت بها الجزائر مست نظام الصرف حيث اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991، قرار بتخفيض الدينار بنسبة 21% بالنسبة للدولار، كما تم تخفيض الدينار للمرة الثانية في سنة 1994 ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم كذلك بدراسة آثار تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016 وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الوضع الاقتصادي العام وتطور أنظمة الصرف في الجزائر.
- المبحث الثاني: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016.
- المبحث الثالث: النمذجة القياسية لأثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي العام وتطور أنظمة الصرف في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، ولكل مرحلة خصوصتها وظروفها المحلية والدولية، كما عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، ونميز تحديد سعر الصرف في المرحلة الأولى بالطابع الإداري، وقد تأثر نظام الصرف بالمرحلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي العام

تميز الاقتصاد الجزائري بمروره بعدة مراحل يمكن تلخيصها في ما يلي:

1- مرحلة الاستقلال¹:

عرفت هذه المرحلة صعوبات اقتصادية وسياسية ومالية واجتماعية، وقد اتخذت فيها اللبنة الأولية الهادية إلى بناء الاشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات الوطنية.

ذلك وجب التحكم في القوة الاقتصادية (وسائل الإنتاج، والتمويل) للبلاد وقد نجحت الجزائر في هذا السعي وذلك عن طريق تأميم المحروقات سنة 1963 المناجم 1966، البنوك وشركات التأمين سنة 1966، بالإضافة إلى تأمينات أخرى.

2- مرحلة النمو الاقتصادي:

وتمتد هذه المرحلة من بداية الوفرة البترولية إلى غاية ظهور أزمة المحروقات 1986 والتي كان سببها المتغيرات الخارجية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، وسعر صرف

¹أوباية صالح، أثر سعر الصرف على المتغيرات الخارجية، دراسة حالة الجزائر، 1990-2010، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2015، ص 140.

العملة الوطنية، وتقرر توظيف 100 مليار دينار بين (1974-1977) منها النصف لتقويم المحروقات مما أدى إلى بروز عدم التوازن لفائدة قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة (كيماوية، ميكانيكية... الخ) ونظرا لطبيعة الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية المكلفة وعدم كفاية الموارد المحلية لجأت الجزائر إلى الاقتراض من الخارج، هذا ما أدى إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون الخارجية من سنة إلى أخرى، فبعدها كانت المديونية الخارجية تقدر بحوالي 0.95 مليار دولار سنة 1970، وصلت إلى 12 مليار دولار في نهاية سنة 1977 لترتفع إلى 17 مليار دولار سنة 1980¹.

3- مرحلة الانكماش الاقتصادي (1986-1998)

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مرحلة تطور الاقتصاد الجزائري بـ 95% أدى إلى حدوث أزمة حقيقة للدولة عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، وانخفضت القيمة الحقيقية للدولار وارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية والترفيهية، مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي، وانخفضت أسعار البترول من 27 دولار للبرميل سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار سنة 1986 ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986، أي بانخفاض قدر بـ 4.8 مليار دولار خلال سنة واحدة أي بنسبة 38% مما أثر بشكل كبير على التوازن الاقتصادي خاصة ميزان المدفوعات مما تطلب إعادة النظر كلياً في السياسات الاقتصادية خاصة سياسة سعر الصرف وفي نفس الفترة أدى انخفاض أسعار البترول إلى ارتفاع مستمر للديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل².

¹أوباية صالح، المرجع نفسه، ص 140.

²المرجع نفسه، ص 141.

4- مرحلة الانعاش الاقتصادي ابتداء من 1999

إن ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعض النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية التنموية عبر ارتفاع حجم الانفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.37 سنة 2000 إلى حوالي 87.34% سنة 2003 فبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى وقد تحسنت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل ملحوظ، لعل من أهمها انخفاض الديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003 نفس الشيء عرفت مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8% أما معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.93% سنة 2000 و1.64 سنة 2005 وقد انعكس ذلك على المديونية الخارجية¹.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في مجال الصرف

إن بداية انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة وتطلب الأمر القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، تتمثل في إصلاح 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، ويليه عدة تنظيمات.

1- قانون النقد والقرض²:

سمح القانون رقم (90-10) والمؤرخ في 14 أبريل 1990 بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، حيث يتمتع

¹المرجع نفسه، ص 142.

²المرجع نفسه، ص 144.

بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، وفيما يخص سياسة أسعار الصرف فقد شرع البنك المركزي منذ سنة 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدله وتخص هذه الأدوات خاصة الاستيراد والتصدير، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والاستثمارات الجزائرية في الخارج، حسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الخرى وفي إطار تحرير التجارة الخارجية تم إصدار عدة نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين، من إنجاز جميع عمليات التجارة الخارجية التي تتعلق بالسلع والخدمات، وهذا عن طريق بنك وسيط معتمد¹.

ويستفيد المصدرون من حصة من إيراداتهم بالعملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف النشاط 10% للخدمات المصرفية والضمان والنقل والتأمين، 20% للخدمات السياحية، 50% للمحاصيل الزراعية، 100% لكل القطاعات الأخرى باستثناء المعادن والمحروقات التي تعد ملكا للمجموعة الوطنية.

تميزت النصوص التنظيمية التي سبقتها سنة 1990، بالصرامة في ما يتعلق بالاستثمارات خاصة عدم قبول رؤوس الأموال الأجنبية إلا بالمشاركة مع المؤسسات العمومية على أساس نسبة 51.49% وابتداء من قانون النقد والقرض (90-10) أصبح مسموحا بالاستثمار الأجنبي في الجزائر لعرض تمويل النشاطات الاقتصادية غير المخصصة للدولة وهيئاتها ويمكن للاستثمار الأجنبي أن يكون فرديا أو بالاشتراك مع مؤسسة جزائرية عمومية كانت أو خاصة كما يمكن إعادة تمويل كافة رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية وعائدتها من أرباح وفوائد وريوع وما شابهها، كما أنها تستفيد من كافة الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها من قبل الجزائر.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 16، 18 أبريل 1990، المادة رقم 183 والمادة 184 من القانون رقم (90-10) والمتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أبريل 1990.

2- الأمر المتعلق بالنقد والقرض 2003

هو الأمر رقم (03-11) المؤرخ في يوم 26 أوت 2003 ويهدف هذا الأمر إلى تحديد كل ما يتعلق بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري) والإصدار النقدي، كما يحمل هذا الأمر أيضا كل ما يتعلق ببنك الجزائر وهيكله وتنظيمه وعملياته وكذلك صلاحياتها كما يحدد هذا الأمر مجلس النقد والقرض وتشكيلته وصلاحيته وكذلك يحدد التنظيم المصرفي ومراقبة البنك والمؤسسات المالية.

كما تطرق إلى الصرف وحركات رؤوس الأموال وأهم ما جاء فيه¹:

- يعتبر مقيما في الجزائر في مفهوم هذا الأمر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية في الجزائر.
- يعتبر غير مقيم في الجزائر في مفهوم هذا الأمر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية خارج الجزائر.
- يرخص للمقيمين في الجزائر تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكتملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر.
- ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي يقرها المجلس وضمن احترام الالتزامات الدولية التي تعهد بها الجزائر.
- لا يجوز أن يكون سعر الدينار متعدد.
- يجب ألا تؤدي الحركات المالية مع الخارج بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى إحداث أي وضع في الجزائر يتسم بطابع الاحتكار أو الكارتل أو التحالف وتحضر كل ممارسة تستهدف إحداث هذه الأوضاع.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 27 أوت 2003 الأمر رقم 03-11 المتعلق بالقواعد المطلقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.

- تلزم كل شركة خاضعة للقانون الجزائري مصدرة أو حائزة امتياز استثمار في الأملاك الوطنية المنجمية منها والطاقوية بفتح حساباتها بالعملة الأجنبية لدى بنك الجزائر وإبقائها لديه، كما تلزم بإجراء جميع عملياتها بواسطة هذه العملات.

3- النظام المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج

هو النظام رقم (01-07) المؤرخ في يوم 03 فيفري 2007، ويهدف هذا النظام إلى تجديد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية بالنسبة للعملات الدولية الجارية والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج والمرتبطة بهذه العمليات وكل حقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين في هذا الميدان، وأهم ما جاء في هذا النظام ما يلي¹:

- بدون الإخلال بالأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها تعد التسديدات والتحويلات الخاصة بالمعاملات الدولية الجارية حدة وتتم عبر الوسطاء المعتمدين.
- يفرض مجلس النقد والقرض تطبيق وتنظيم الصرف إلى البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة الوحيدة المؤهلة لمعالجة عمليات التجارة الخارجية والصرف يجب على هذه الأخيرة السهر على قانونية هذه العمليات طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما كما أن المصالح المالية لبريد الجزائر مؤهلة الصلاحيات التي يخولها لها القانون المطبق عليها للقيام ببعض التسديدات والتحويلات وترحيل الأموال كما يجري بنك الجزائر رقابة بعدية بغرض التأكيد من قانونية العمليات المنجزة في إطار هذا النظام.
- يجب التنازل وبصفة إلزامية لصالح بنك الجزائر على جميع الموارد بالعملة الصعبة المرحلة والناجمة عن الصادرات من المحروقات والمنتجات المنجمية وكذلك الموارد

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03، 31 اوت 2003 النظام (01-07) والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، المؤرخ في 3 فيفري 2007.

الناجمة عن القروض الثنائية أو متعددة الأطراف أو الحرة المخصصة لتمويل ميزان المدفوعات.

- يتم الحصول على صفة الوسيط المعتمد للقيام بعمليات التجارة الخارجية والصرف في إطار الاعتماد الذي يسلمه محافظ بنك الجزائر.
- إن الوسطاء المعتمدين ملزمون بأن يضمنوا لصالح زبائنهم وعلى أساس المساواة في معالجة العمليات موضوع هذا النظام والتي تحصلوا بموجبها على الاعتماد.
- يرخص لكل مقيم في الجزائر اقتناء وحياسة وسائل الدفع مدونة بالعملات الأجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة وفق الشروط المنصوص عليها، ولا يمكن اقتناء وسائل الدفع هذه ولا إيداعها في الجزائر إلا بيدي الوسطاء المعتمدين، ما عدا تلك الحالات التي يرخص بها بنك الجزائر.

المطلب الثالث: مراحل تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار وأسباب تخفيضه

1. مراحل تطور نظام الصرف وتسعيرة الدينار:

لقد مرت أنظمة الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما

يلي:

أ. **مرحلة تكافؤ العملة بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب (1963-1973):** في هذه المرحلة كان نظام النقد الدولي مسيرا بإتفاقيات بريتونوودز حتى سنة 1971 قامت الجزائر إلى وضع الأسس اللازمة لمراقبة الصرف والتجارة الخارجية خلال هذه المرحلة من خلال فرض نظام الحصص للاستيراد والحواجز الجمركية وإنشاء ديوان وطني للتجارة (ONACO) في 1962، الذي هتم بهيكله واحتكار التجارة الخارجية من طرف الهيئات

العمومية، ظلت العملة الجزائرية تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي* رغم الاستقلال وكانت العملة قابلة لتحويل وبضعف الاقتصاد ومرور رؤوس الأموال إلى الخارج جعلها تلجأ إلى مراقبته الصرف في 1963.

وفي 10-04-1964 تم إصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري دج)، وحددت سعر صرف الدينار بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي بما يعادل 0.18 غ من الذهب لأن الدينار كان ثابتا مقابل الفرنك وذلك إلى غاية سنة 1969¹.

وعقب أحداث 1968 تم تخفيض الفرنك الفرنسي، شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي التكميلي الثلاثي الذي يشترط أويتطلب استقرار سعر الصرف إلا أن تطبيق هذا المخطط كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثنائية مع الفرنك الفرنسي حيث أصبح الدينار الجزائري الواحد يساوي 1.25 فرنك فرنسي أي 1 ف ف = 0.888 د ج بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

وبعد ذلك تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعيرة الدينار الجزائري مع انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 والذي سعى إلى تحقيق هدف مزدوج:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار والتي تفوق القيمة الحقيقية.

* تعتبر منطقة نقدية اقتصادية وثقافة موحدة تجمع فرنسا و14 دولة في أفريقيا هي: البنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توغو، غرب إفريقيا، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، التشاد، جزر القمر.

¹ حويلة يحي، تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص 136.

• التخفيف من عبء تكلفة التجهيزات، المواد الأولية، ومختلف المدخلات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة وذلك كي لا تتعرض المؤسسات الوطنية على المدى الطويل لتغيرات مفاجئة وعنيفة لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار قيمة الدينار الجزائري¹.

ب. مرحلة تحديد قيمة الدينار الجزائري (1974-1986): خلال هذه الفترة تم تحديد قيمة الدينار الجزائري مقارنة مع سلة من العملات مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي*، وذلك حسب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يعتبر عملة المرور**.

ثم يتم حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي وبعد ذلك يتم حساب سعر صرف لكلتا العملتين حسب وزن كل عملة من السلة.

بعد ذلك يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، حيث تحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة ولنأخذ على سبيل المثال الأورو والأوروبي:

$$\frac{EUR}{DA} = \frac{S/dr}{S/EUR}$$

وبهذه الطريقة يحصل على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تنظمها السلة والجدول يبين لنا قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسلة من العملات الأجنبية.

ونظرا للعوائد البترولية المعبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الدين الخارجي في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار

¹ سليمان شباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963، 2006، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 82.

* الدولار الأمريكي، الفرنك الجزائري، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الاسترليني، الليرة الإيطالية، البستا الإسباني، الكورون الدنماركي، الكورون النرويجي، فلوغين الهندي، الشيلف النمساوي.

** عملة المرور هي العملة التي يسمح تقسيمها بتقييم باقي العملات المكونة للسلة.

الجزائري¹، على من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئاً فشيئاً، بفعل انحراف أسعار الصرف عن السعر الرسمي كما أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية، إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات مقارنة بالأسعار المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون استيراد السلع الأجنبية بدل شراء السلع المحلية وهذا ما يتناقش مع السياسة الاقتصادية التي كانت منتهجة.²

الجدول رقم 02: تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

الوحدة DA/FF

| السنوات | 1974 | 1977 | 1980 | 1984 |
|---------------|------|------|------|------|
| السوق الرسمي | 1.0 | 1.3 | 0.62 | 0.80 |
| السوق الموازي | 1.5 | 1.8 | 2.0 | 4.0 |

المصدر: عبد القادر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ج. المرحلة الثالثة من 1987-1994: إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 1986 أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري إلى حد الانسداد (دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في الميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات).³

ويعود السبب في ذلك إلى تزواج أزمتين ذات منشأ خارجي والمتمثلتين في التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للعملات الصعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية وهذا ما تسبب في تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات، أدخل

¹ مراد عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 29.

² محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات ونظرية إعادة التعويم، مجلة شمال إفريقيا، العدد 4، جوان 2006، ص 244.

³ بونوة شعيب، خياط رحمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، جامعة تلمسان، ص 123.

خلال الفترة من سبتمبر 1986 إلى مارس 1987 تعديل طفيف على حساب معدل الصرف الدينار الجزائري متفاوتة بالطرق السابقة، وبذلك أصبح التغير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنوات الأساس 1974، واعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987 بين هذا الوضع بكل وضوح أنه لا يمكن اعتبار هذا الخلل مشكلة صرفية بقدر ما هو هيكلي، وهذا لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل وقت الوضعية الجديدة وعليه استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد¹.

الاقتصاد الوطني من حيث المضمون والتسيير والتنظيم، ويتلخص التوجه الأساسي لهذه الإصلاحات في الانتقال التدريجي، وبخطى سريعة من اقتصاد مخطط ومسير إلى اقتصاد موجه آليات السوق الحرة، وهكذا انتقل معدل صرف الدينار الجزائري، من 4.936 دينار لكل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1987 إلى 8.032 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي واحد مع نهاية 1989، وانطلاقا من نوفمبر 1990، وتماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات، ثم توسيع عملية بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.1191 دينار في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد أعلن هذا الإجراء بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991، على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل إلى 15.889 دينار/\$1 في نهاية فيفري 1991 ثم ليصل بعد ذلك إلى 17.7659 دينار/\$1 في نهاية مارس 1991.²

¹ بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص 93.

² محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص 94.

استقر سعر صرف الدينار الجزائري عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % بتاريخ 1991/09/30 وفق لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي.

بينما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر الموازي والسعر الرسمي بحبوب سنة 1994 إلى 4 أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي 5 في منتصف الثمانينات إلى حوالي 2 في عام 1991، إن هذا الاستقرار النسبي استمر إلى غاية سنة 1994، الذي اقتضى تخفيض بمقدار 40.17% اقره مجلس النقد الدولي في 1994/04/14 لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي، إلى غاية 36 دينار.

د. المرحلة الرابعة ما بعد 1994: خلال هذه الفترة أقام بنك الجزائر سوق صرف ما بين المصارف ابتداء من 1996¹، وحدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بي البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية وهذا من أوائل 2002.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي الجزائري بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية² المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء، مقابل أبرز العملات الأجنبية وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي

¹ تقرير بنك الجزائر، 2014، ص 7-8-9.

² بونوة شعيب، خياط رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو في 2006، انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار الأمريكي و 91.2447 بالنسبة للأورو وصل انخفاضه بالنسبة للدولار غلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة 2005-2008، وفي 2013 فقد متوسط سعر الدينار السنوي المقابل الدولار الأمريكي 2.36% من قيمة، استقر متوسط سعر صرف الدينار الجزائري السنوي 2003 مقابل الدولار الأمريكي 79.3809 دينار جزائري لوحد دولار أمريكي مقابل 77.559 دينار جزائري أما في سنة 2006 اترفع سعر الصرف إلى 80مليار للدولار أما بالنسبة للأورو

أما في سنة 2016 انخفض سعر الصرف الى 98 مليار دولار.

2. أسباب تخفيض قيمة العملة:

إن التخفيضات التي اعتمدت عليها السلطات النقدية كان من ورائها أسباب داخلية وخارجية ومتصلة ومتراطة فيما بينها:

أ. الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري:

- سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات والمجسدة أساس في شكل شعارات للتنمية والتصنيع والتخطيط والمنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتغلب الأولوية الاجتماعية.
- استفحال ظاهرة السوق الموازية وتهريب رؤوس الأموال¹ "بلغت قيمة الأموال المهربة من الجزائر إلى الخارج أكثر من 15 مليار دولار خلال الفترة 2004-2013 وجاءت الجزائر حسب تقرير منظمة النزاهة المالية العالمية في المرتبة 58 عالميا في تهريب الأموال وتزوير وتضخيم الفواتير التجارية في عملية الإصدار

¹ بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص 96.

والتصدير"¹، المضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية.

- عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزاً* وعدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري.²
 - اتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993 والذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دينار وإنشاء صندوق ضمان الإنتاج.
 - زيادة الانفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992، إذ استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر، الإعلان عن حالة سنة 1991 لبناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما أثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني.
 - الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال فترة الثمانينات أهمها الزلزال، انهيار المباني، الجفاف كل هذا استدعى تخصيص مبالغ مالية ضخمة خاصة بها.
- ب. الأسباب الخارجية لاختلال الدينار الجزائري:

ومن الأسباب الخارجية لاختلال الدينار، نذكر منها ما يلي:³

- الاعتماد الكبير على صادرات البترول وواردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها أحدث عجز ميزان المدفوعات كحصيلة للتقلبات أسعار البترول وتقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي.
- تطور الديون الخارجية الجزائرية بمختلف العملات في ظل تعاظم فترة التحرر الاقتصادي والتنمية، فبعدما كانت حلا ظرفيا في الستينيات لتصبح أزمة حقيقية

¹ جريدة الخبر، العدد 8000، الأحد 13 ديسمبر 2015 الموافق لـ 01 ربيع الأول 1437هـ، ص 3.

* العجز الموازني: هو عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، وهو الوضع الذي عانت منه الموازنات القومية.

² بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص 97.

³ بربري محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 98.

بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تزايد حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد مستوى خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق بشكل سريع جدا من جهة أخرى مقابل تراجع العملات الصعبة.

● إن انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ورؤوس الأموال أدى بهروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي.

● آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهداف مواد البناء، قطع الغيار وأغذية الأنعام و سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية) الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979 وكان حجمه المالي حوالي 1.25 مليار دولار وصل نهاية الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنويا من طرف الصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التمويل الموسع والمقدر بـ 1.8 مليار دولار منها 480 مليون دولار لكن تهاوي أسعار النفط بشكل لافت في عام 1998 حيث وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10.15 مليار دولار وعرفت هذه الفترة تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع أسعار الواردات مما أدى إلى تراجع الطلب عليها وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى.

● لقد ارتبطت وضعية الميزان التجاري أيضا بالديون الخارجية إذ امتصت خدمة الدين قبل الشروع في إعادة الجدولة أكثر من 86% من إيرادات الصادرات.

● سجل الميزان التجاري خلال بداية القرن 21 نتائج موجبة ويرجع السبب وراء هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي يمثل بدرجة أولى نسبة

تغطية لصادرات الجزائرية 98% حيث وصل سعر البرميل 99.97 دولار أمريكي في سنة 2008 بإضافة لتنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير، وسوف نقوم بتحليل الميزان التجاري في السنوات الأربعة الأخيرة.

- الميزان التجاري لسنة 2008 بلغت قيمته 39891 مليون دولار أمريكي، بمعدل تغطية 200.86 ويرجع السبب إلى ارتفاع النفط في الأسواق العالمية.
- الميزان التجاري لسنة 2009: نلاحظ أن هناك تراجع مقارنة بسنة 2008.
- الميزان التجاري لسنة 2010: حقق فائض بلغ 16,45 مليار دولار أمريكي.
- الميزان التجاري لسنة 2012: حققت الجزائر خلال هذه السنة فائضا تجاريا قدر بـ 27,18 مليار دولار
- الميزان التجاري لسنة 2016: بلغ العجز التجاري للجزائر 11,93 مليار دولار في سنة 2016 ، مقابل 9,43 مليار دولار خلال سنة 2015 وتراجعت فاتورة الصادرات بشكل كبير الى 15,14 مليار دولار في سنة 2016 مقابل 22,1 مليار دولار في سنة 2015.

المبحث الثاني: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من 2000-2016

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2016 العديد من التغيرات والتي سنوجزها فيما يلي:

المطلب الأول: تطور وضعية الميزان التجاري

وهو عبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة 2000-2016.

من خلال الملحق رقم (04) نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري خلال بداية القرن 21 سجل نتائج موجبة ويرجع السبب وراء هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث وصل سعر البرميل 99.97 دولار أمريكي سنة 2008.

الميزان التجارية لسنة 2008: بلغت قيمته 39819 مليون دولار أمريكي بمعدل تغطية 200.86 ويرجع السبب إلى ارتفاع النفط في الأسواق العالمية.

الميزان التجاري لسنة 2009: نلاحظ أن هناك تراجع مقارنة بسنة 2008 حيث بلغت قيمته 5902 مليون دولار بمعدل تغطية 115.02 وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البرميل حيث قدرت بـ 62.25 دولار أمريكي مقابل 99.97 دولار أمريكي في 2008.

الميزان التجاري لسنة 2010¹: حقق فائض بلغ 16.45 مليار دولار أمريكي مقابل 5.9 مليار دولار في عام 2009 أي أن قيمة الصادرات ارتفعت بنسبة 25% وبلغت 57053 مليون دولار مقابل 54194 مليون دولار في العام الماضي وارتفعت الواردات الجزائرية بنسبة 2.34% وبلغت 40472 مليون دولار مقابل 39292 مليون دولار في سنة

¹ جريدة المساء، الميزان التجاري لسنة 2010 فائض بـ 16.45 مليار دولار، مقال منشور على الرابط: <http://ar-algerie360.com> بتاريخ 2017-01-23.

2009، حيث انعكس هذا ارتفاع نسبة لتغطية الصادرات لواردات التي انتقلت من 115% في سنة 2009 إلى 140% وتمثل المحروقات والنفط والغاز أهم صادرات الجزائر.

وهي تفوق 98% أما الصادرات خارج المحروقات فتبقى ضعيفة بـ 2.86% الحجم الإجمالي للصادرات فهي تمثل 1.62 مليار دولار بالرغم من ارتفاع قدر بـ 52% مقارنة بنسبة 2009 ويفسر تحسن التجارة الخارجية بارتفاع مبلغ صادرات المحروقات بأزيد من 3% وتراجع الواردات لاسيما المواد الغذائية بحوالي 8%.

الميزان التجاري لسنة 2011: حقق فائض بأزيد من 26.93 مليار دولار خلال 2011 16.58 مليار دولار في 2010 أي بارتفاع قدر بنسبة 62.46%، حيث بلغت الصادرات 73487 مليون دولار مقابل 57053 مليون دولار أمريكي في 2010 أي بارتفاع 28.63% وبلغت الواردات 47247 مليون دولار مقابل 40472 مليون دولار في 2010، أي زيادة قدرها 14.78 ويرجع تحسن التجارة الخارجية في 2011 إلى ارتفاع صادرات المحروقات لزيادة تقدر بـ 28.03%، وذلك بفضل أسعار البترول الخام المستقرة وزيادة الصادرات خارج المحروقات بـ 41.8% حيث انعكس التوجه الإيجابي للصادرات على نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي انتقلت من 140% في 2010 إلى 155% في 2011 حيث تشكل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية نحو الخارج بحصة تفوق 97% من الحجم الإجمالي للصادرات أي 71.24 مليار دولار في 2011 مقابل 55.53 مليار دولار في 2010 أي زيادة بـ 28.30%، وبخصوص الصادرات خارج المحروقات التي تمثل سوى 2.39% من الحجم الإجمالي للصادرات أي 2.15 مليار دولار فقد شهدت ارتفاعا معتبرا نوعا ما قدر بـ 41% مقارنة بـ 2010¹.

¹ جريدة النهار: فائض الميزان التجاري بـ 62% خلال 2011 مقال منشور: <http://www.ennaharonline.com/are/leateslne> بتاريخ 24-03-2013.

الميزان التجاري سنة 2012¹: خلال عام 2012 حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر بـ 27.18 مليار دولار هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات، بلغت الصادرات 73.98 مليار دولار أي بزيادة 0.64% أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46.80 مليار دولار، أي بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94% وانتقل معدل تغطية الصادرات للواردات في سنة 2011 بـ 155% وقد ارتفع في عام 2012 بمعدل تغطية 158%.

الميزان التجاري لسنة 2013: سجل الفائض في الميزان التجاري تراجعاً بنسبة 46% خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 وتشير أرقام الجمارك إلى أن الميزان التجاري بلغ في الفترة 2013 ما قيمته 8.76 مليار دولار مقابل 16.39 مليار دولار في الفترة نفسها من السنة المنصرفة مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 46.5%.

الميزان التجاري سنة 2014: تشير النتائج العامة المتحققة من حيث إنجازات تبادلات خارجية الجزائرية خلال سنة 2015 إلى عجز 4.310 مليار دولار مقابل فائض 13.7 في الميزان التجاري لسنة 2014، هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال نفس الفترة.

حيث بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات 73% سنة 2015 مقابل 107% خلال سنة 2014.

الميزان التجاري سنة 2015: بلغت قيمة الصادرات سنة 2015 22.1 مليار دولار أي 31.48% كما انخفضت الواردات بنسبة أقل لتستقر عند 31.53 مليار دولار كما

¹ جريدة البديل، أكثر من 24 مليار دولار فائض في الميزان التجاري، مقال منشور على الرابط: <http://ellachil.com/arabieafferes/2016/152/23/8729>

انتقلنا نسبة تغطية الصادرات بالواردات إلى 56% مقابل 70% خلال فترة 2015 و 2016 حيث بلغ العجز في الميزان التجاري 9.43 مليار دولار سنة 2015.

الميزان التجاري سنة 2016: بلغ العجز التجاري للجزائر مليار دولار خلال السبعة أشهر الأولى من 2016 مقابل 9.43 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 أي بارتفاع قدره بـ 25.6%.

تراجعت فاتورة الصادرات بشكل كبير إلى 15.14 مليار دولار خلال السبعة أشهر الأولى من 2016 مقابل 22.1 مليار دولار في 2015 (31.48%) أي بتراجع قارب 7 مليار دولار.

المطلب الثاني: التوزيع السلعي لصادرات والواردات الجزائرية

باعتبار أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية نسبة كبيرة يغلب عليها منتج واحد في التصدير وهو النفط، نجد في مقابل ذلك أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة و سلع التجهيزات فإن دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون على النحو التالي:

1- الصادرات "التوزيع السلعي لصادرات الجزائر (2000-2016):

يتضح من الملحق رقم (05) الخاص بالتوزيع السلعي لصادرات مثل المحروقات معظم صادراتنا إلى الخارج خلال عام 2012 بحصة بلغت 97.04% من إجمالي الصادرات أما فيما يخص خارج المحروقات لا تزال هامشية قدرت بـ 2.81% من حجم الإجمالي الصادرات، إن حجم المنتجات المصدرة خارج المحروقات تتكون أساس من المواد نصف المصنعة والتي بلغت قيمتها 1496 مليون دولار في 2011 ما نسبته 2.24 وتحتل المرتبة الثالثة منتجات المواد الغذائية ما نسبته 0.42% أي قيمته 355 مليون دولار فهناك

ارتفاع مقارنة سنة 2011 حيث بلغت ما قيمته 313 أما المواد الخام التي تحتل المرتبة الرابعة فهناك زيادة بلغت قيمتها 166 مليون دولار 2012 مليون دولار أما سلع التجهيز الفلاحي و سلع التجهيز الصناعي و سلع الاستهلاك فتعتبر شبه معدومة فتراوحت نسبتها على التوالي بـ 0.01% و 0.04% و 0.02% وهو ما يعني بأن الجزائر طيلة فترة تحرير التجارة الخارجية لم ترقى منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات ضئيلة جدا وهو ما يدل على أن الجزائر ما زال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.

2- الواردات:

بناء على معطيات الملحق رقم (06) نلاحظ أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت أعلى قيمة لها في 2012 بـ 16050 مليون دولار وتراجعت هذه النسبة في 2012 أي بلغت 13453 مليون دولار وتشكل التجهيزات الصناعية 28.75% من إجمالي الواردات في سنة 2012، أما بالنسبة للواردات هذه المنتجات نصف مصنعة فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات تقدر بـ 22.16% حيث بلغت أعلى نسبة في سنة 2011 بقيمة تقدر بـ 10685 مليون دولار حيث نلاحظ تراجع هذه القيمة في سنة 2012 ونجد في المرتبة الثالثة السلع الاستهلاكية بنسبة 21.27% أي ما قيمته 9955 مليون دولار فهي في ارتفاع مقارنة بسنوات أخرى حيث بلغت أعلى قيمة في 2012، المرتبة الرابعة نحد السلع الغذائية بقيمة 8983 مليون دولار بنسبة تغطية 19.19% في 2012 ما نلاحظ عن هذه القيمة في تراجع مقارنة بسنة 2011 أما الطاقة والزيوت والمواد الخام فقد احتلت المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي فقد بلغت قيمة الطاقات والزيوت 1887 مليون دولار بنسبة تغطية الواردات 4.03% أما المواد الخام فقد بلغت نسبة

3.90% بقيمة 1824 مليون دولار وما يلاحظ عن مجمل الواردات سنة 2012 أنها انخفضت مقارنة بسنة 2011 فكانت قيمتها 47247 مليون دولار سنة 2011، فانخفضت إلى 46801 مليون دولار أمريكي وهذا بسبب تقييد الواردات.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية

تقوم الجزائر بعملية التبادل التجاري مع العديد من الدول ومن أهمها :

1. الاتحاد الأوروبي:

تبقى دول الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الرئيسي للجزائر بنسب على التوالي 49.21% الواردات و68.28% صادرات وبالمقارنة مع عام 2014 انخفضت الواردات القائمة من دول الاتحاد الاوروبي بنسبة 14.62% من 29.68 مليار دولار في 2014 إلى 25.34 مليار دولار أمريكي في عام 2015 في المقابل تضاعلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 14.58 مليار دولار أمريكي أي 36.1% داخل هذه المنطقة الاقتصادية يمكن للمرء أن يلاحظ أن زبوننا الرئيسي هو أساسيا والتي تشمل أكثر 4.17% من المبيعات الخارجية تليها إيطاليا وإسبانيا بحصة 9.37% و7.64% من إجمالي الواردات من الجزائر خلال عام 2015.

2. دول منظمة التعاون والتنمية لخارج الاتحاد الأوروبي:

تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي بالمرتبة الثانية بلغت 14.28 من واردات الجزائر من هذه البلدان 14.36% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بالمقارنة مع عام 2014 فإنه ينبغي أن يشير إلى انخفاض تسيير الصادرات المحققة مع هذه الدول من 10.34 دولار أمريكي في عام 2014 إلى 5.43 دولار أمريكي في عام 2015.

3. باقي المناطق:

إن المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية الأخرى يظهر تراجع في حصصها

من السوق بما يقارب 28% مع عام 2014 أي 984 مليون دولار في عام 2014 إلى 1.26 مليار دولار في 2015.

دول آسيا تظهر انخفاضا بنسبة 18.6% تقريبا 17.68 مليار دولار أمريكي إلى 14.35 مليار دولار أمريكي بنفس الفترة.

سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) انخفاضا يسير بما يقارب 40% مقارنة مع سنة 2014 من مبلغ 1.52 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 2.28 مليار دولار عام 2015.

سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية انخفاضا طفيف مقارنة مع عام 2014 حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.61 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 2.54 مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض قدره 2.68%.

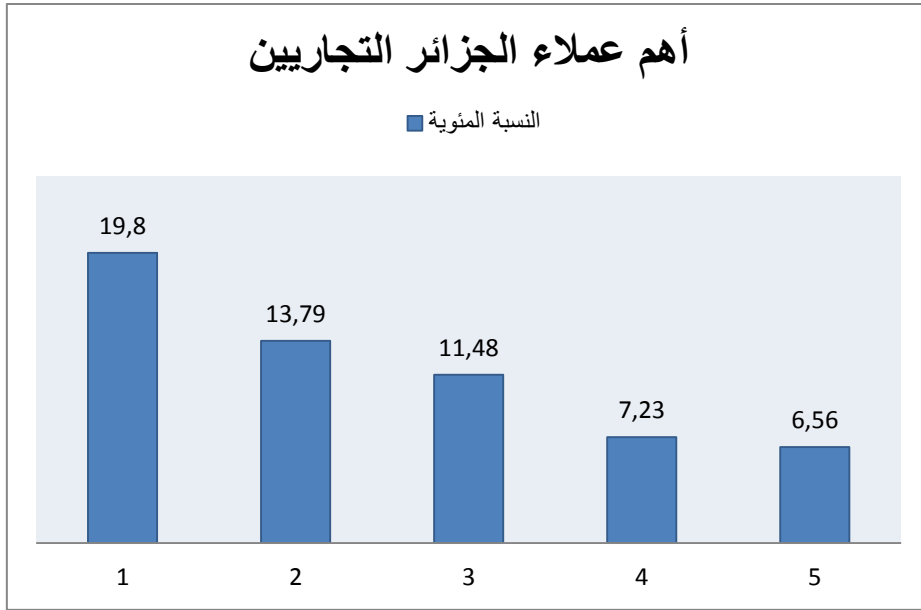
وأخيرا سجلت المبادلات التجارية مع بلدان أمريكا انخفاضا ملحوظا 37.22% مقارنة مع عام 2014 أي 6.99 مليار دولار في عام 2014 إلى 4.39 مليار دولار أمريكي في عام 2015.

الجدول رقم 03: أهم العملاء الجزائريين التجاريين 2016

| أهم العملاء | القيمة | النسبة المئوية |
|------------------|--------|----------------|
| إيطاليا | 2.999 | 19.8% |
| إسبانيا | 2.088 | 13.79% |
| فرنسا | 1.739 | 11.48% |
| الولايات المتحدة | 1.098 | 7.23% |
| كندا | 0.994 | 6.56% |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم (02): أهم عملاء الجزائر التجاريين سنة 2016



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

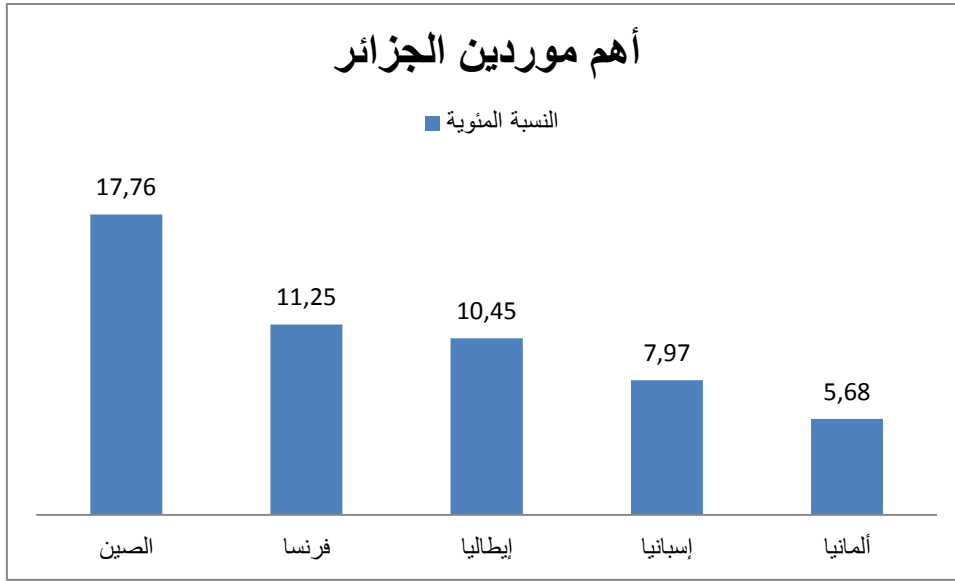
من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) نلاحظ أن الزبائن الخمسة الأوائل للجزائر خلال الأشهر السبعة الأولى من 2016 في كل من إيطاليا بـ 2.999 مليار دولار (19.8% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة) متبوعة بإسبانيا 2.088 مليار دولار (13.79%) وفرنسا بـ 1.739 مليار دولار (11.48%) والولايات المتحدة بـ 1.095 مليار دولار (7.27%) وكندا بـ 0.994 مليار دولار (6.56%).

الجدول رقم(04): أهم الموردين التجاريين للجزائر سنة 2016

| أهم الموردين | القيمة | النسبة المئوية |
|--------------|--------|----------------|
| الصين | 4.808 | 17.76% |
| فرنسا | 3.049 | 11.25% |
| إيطاليا | 2.854 | 10.45% |
| إسبانيا | 2.159 | 7.97% |
| ألمانيا | 1.538 | 5.68% |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم (03): يبين أهم موردين الجزائر في سنة 2016



المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (03) نلاحظ أن الممومين الرئيسيين للجزائر جاءت الصين في المرتبة الأولى بـ 4.808 مليار دولار 17.76 % من إجمالي الواردات الجزائرية بين يناير ويوليو 2016 متبوعة بفرنسا بـ 3.049 مليار دولار (11.26%) وإيطاليا بـ 2.854 مليار دولار (10.45%) وإسبانيا بـ 2.159 مليار دولار (7.97%) وألمانيا بـ 1.538 مليار دولار (5.68%).

المطلب الرابع: مشاكل التصدير في الجزائر

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل عبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له، فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم

الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير.

1- المشاكل على المستوى الجزئي:

سنلخص هذه المشاكل كما يلي¹:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصحيح المنتجات وعدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب علمي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.
- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية.

¹ واصف سعدي، قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 13.

- التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهوات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة ودعم من منظمات سلسلة المنظمة العالمية للتجارة.
 - انعدام الهياكل التي تتكفل وظيف التصدير داخل المؤسسة، يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسسات هياكل تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة... الخ).
 - انعدام قنوات التوزيع ذات طابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة ترتكز على الجانب التصدير كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع.
- مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أوالتنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الإنتاج الوطني.

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

وتتمثل في¹:

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

¹ نفس المرجع السابق، ص11.

- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم تكليف بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة ولم ترق لدرجة تصديرها.

3- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي

تتمثل في:

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات فما النقص لا يسمح بتعزيز جهودات المؤسسات المهيمنة بالتصدير لاستغلال الفرص العديد التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المحصص لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
- عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، فالمؤسسة التي تريد قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق، يجب التأكد من موارد المؤسسة المالية، معرفة الأسواق الخارجية، اختيار المنتجات، وتكييف القدرة الإنتاجية، تقييم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية.
- إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية، داخل البلد على اعتبار أن

السوق المحلي الآن أصبح سوقا متفتحا على العالم وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالزراعة والصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي.

المبحث الثالث: النمذجة القياسية لآثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان

التجاري خلال الفترة 2000-2016

المطلب الأول: دراسة قياسية لآثر تخفيض الدينار الجزائري على الصادرات من 2000-
2016

01- صياغة النموذج الظاهرة المعبرة عن العلاقة بين الصادرات وسعر الصرف وسعر

البترو

أ- صياغة النموذج:

يعتمد الانحدار المتعدد على عدة متغيرات مستقلة لتفسير ظاهرة معينة تكون تابعة لتلك المتغيرات، وذلك بهدف دراسة وتحليل أثر كل عامل على المتغير التابع وعليه يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد الذي يفسر العلاقة بين الصادرات بالمتغيرات المستقلة: (سعر الصرف وسعر البترول) وعليه يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد للظاهرة كمايلي:

$$x = a + b_1 (cf) + b_2 (pp) + e_i$$

حيث :

x : الصادرات ، Cf:سعر الصرف ، pp: سعر البترول

a: ثابت، b1 ، b2 : معاملات النموذج

ei: الخطأ العشوائي .

إن الصيغة السابقة تعبر عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الاحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لذلك يتوجب تحقيق الفرضيات الأساسية التالية:

ب - تحليل مصفوفة الارتباط:

نحاول في الاطار تحليل الارتباطات الثنائية بين مختلف المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة ثم تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة في مابينها من جهة ثانية وبيبين الجدول الموالي مصفوفة الارتباطات بين مختلف متغيرات النموذج وكذا المعنوية من طرفين:

الجدول رقم (05): يبين مصفوفة الارتباطات بين مختلف متغيرات النموذج

| PP سعر البترول | (cf) سعر الصرف | (x) الصادرات | | |
|--|-------------------|-------------------|-----------------------|-------------------|
| | | 1 | معامل الارتباط بيرسون | (x) الصادرات |
| | | | Sig. (2-tailed) | |
| | | | N | |
| | 1 | -0,517* | معامل الارتباط بيرسون | (cf) سعر الصرف |
| | | 0,034 | Sig. (2-tailed) | |
| | | 17 | N | |
| 1 | -0,229 | 0,773** | معامل الارتباط بيرسون | PP سعر البترول |
| | 0,376 | 0,000 | Sig. (2-tailed) | |
| | 17 | 17 | N | |
| *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). | | | | |
| **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). | | | | |

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

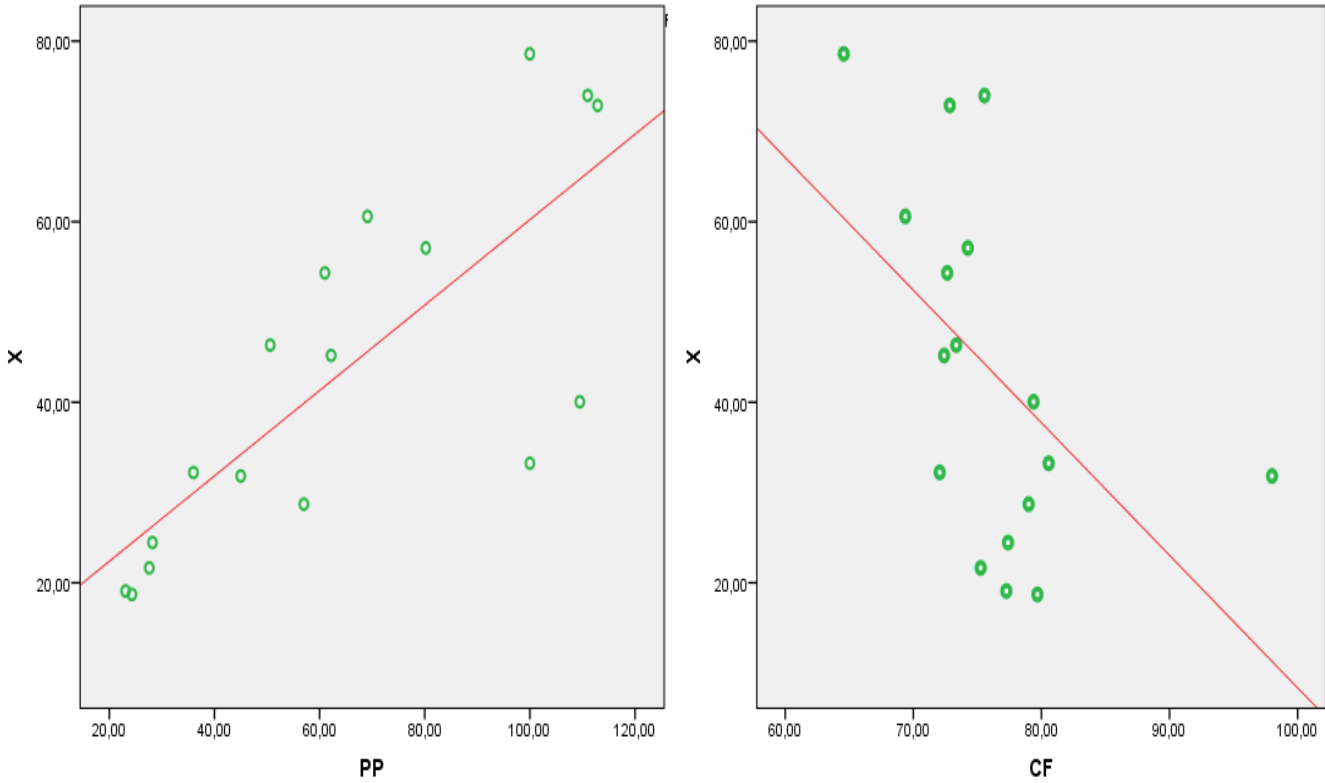
يتضح لنا من خلال جدول انه توجد علاقة ارتباطيه بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث أن معامل الارتباط بيرسون بين متغير سعر الصرف (cf) ومتغير الصادرات (X) بلغ : $-0,517^*$ و دالة إحصائياً حيث : قيمة مستوى المعنوية Sig بلغت 0.034 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05.

كما أن معامل الارتباط بيرسون بين متغير سعر البترول (PP) ومتغير الصادرات (X) بلغ : $0,773^{**}$ و دالة إحصائياً حيث : قيمة مستوى المعنوية Sig بلغت 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05.

ج- رسم لوحة الانتشار :

وشكل التالي يبين كيفية انتشار نقاط الارتباط بين كل مغير مستقل والمتغير التابع على حدا:

الشكل رقم (04): نقاط الارتباط بين كل من المتغير التابع والمستقل على حدا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد الملحق رقم 8

من خلال رسم لوحة الانتشار: يتبين لنا من الرسم تشكل سحابة من النقاط والتي تبين عدد المشاهدات العينة وهي غير متباعدة عن الخط المستقيم باستثناء عدد قليل جدا متمركزة بعيدة عن خط المستقيم

بالنسبة للوحة الانتشار بين متغير التابع (الصادرات) ومتغير المستقل (سعر الصرف) تظهر أن هناك علاقة ارتباط عكسية وأن ميل الخط المستقيم سالب.
بالنسبة للوحة الانتشار بين متغير التابع (الصادرات) ومتغير المستقل (سعر البترول) تظهر أن هناك علاقة ارتباط طردية وأن ميل الخط المستقيم موجب.

جدول رقم (06): تقييم نموذج الانحدار

| المعنوية الجزئية (لمعاملات الانحدار) | | | | القدرة التفسيرية | | معنوية الكلية للمنموذج | | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات | المصدر |
|---|----------------|----------------|----------------|------------------|-------|---------------------------|--------|-------------------|----------------|-------------------|----------|
| Sig | t | B | | R ² | R | SIG | قيمة F | | | | |
| 0,01 4 | 2,81 0 | 93,6 3 | (Cons tant) | 0,720 | 0,848 | 0,000 | 17,989 | 2259,7 20 | 2 | 4519,4 3 | الانحدار |
| 0,02 7 | - 2,46 5 | - 1,01 8 | (CF) | | | | | 125,61 6 | 14 | 1758,6 1 | الخطأ |
| 0,00 0 | 4,75 7 | 0,42 3 | (PP) | | | | | | 16 | 6278,0 5 | الكلية |
| سعر البنترول (PP) | | | | | | | | | | | |
| سعر الصرف (CF) | | | | | | | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss ومعطيات الملحق رقم 8

معادلة النموذج المقترح للظاهرة المدروسة :

$$x = a + b_1 (CF) + b_2 (PP) + e_i$$

$$x = 93.63 - 1.018 (CF) + 0.423 (PP) + e_i$$

2-تقييم النموذج الانحدار:

أ- تقييم معامل التحديد للنموذج R²:

معامل تحديد (التفسير R²): وهو محصور بين 0 (أدنى قيمة) و 1 (أعلى قيمة) حيث يكشف لنا النسبة % التي يساهم بها المتغيرات المستقلة مجتمعنا (سعر الصرف، سعر البنترول) في تغير (التباين) المتغير التابع (الصادرات) حيث كلما اقتربت من 100% دل ذلك على الفعالية الكبيرة التي يتمتع بها النموذج في تمثيل العلاقة المدروسة، وتعزى النسبة المتبقية لمتغيرات أخرى خارجة عن متغيرات الدراسة وكذا الخطأ العشوائي.

الفرضية الصفرية: H0: نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي.

الفرضية البديلة: H1: نموذج الانحدار المتعدد معنوي.

- قاعدة الرفض والقبول: قاعدة : هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 وإذا كانت قيمة 'F' المحسوبة أكبر من قيمة 'F' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 .

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد ان قيمة F المحسوبة: **17.989** حيث قيمة SIG تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 .

إذن نستنتج:

هذه النتيجة تدعونا الى نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن النموذج غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 بان النموذج الانحدار معنوي. بمعنى أن المتغيرين (سعر الصرف وسعر البترول) مجتمعين لهما تأثير دال على المتغير التابعان معامل التحديد R^2 يساوي **0.720** وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (PP, CF) تفسر 72.00% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الصادرات) والباقي 28% راجع إلى عوامل أو ظروف أخرى غير ممثلة في النموذج المقترح منها الخطأ العشوائي.

ب- معنوية المعاملات الانحدار المتعدد:

في الخطوة السابقة توصلنا إلى نتيجة مؤداها أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر ولتحديد أيها من هذه المعاملات التي تكون معنوية نقوم بإجراء ما يطلق عليه اختبار المعنوية الجزئية للنموذج. أي معرفة معنوية تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بصورة منفردة مستخدماً اختبار 'ت' .

- قاعدة الرفض والقبول : قاعدة : هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 أو إذا كانت قيمة 't' المحسوبة أكبر من قيمة 't' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 .

بالنسبة : **a= 93.63** (اختبار معنوية a):

الفرضية الصفرية: H_0 : المقدر الثابت a لنموذج الانحدار غير معنوي

الفرضية البديلة: H_1 : المقدر الثابت a لنموذج الانحدار معنوي

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد قيمة احتمال الخطأ SIG تساوي **0.014** وهي اقل من 0.05 .

إذن نستنتج: وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن المقدر الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن المقدر الثابت لنموذج الانحدار معنوي .

بالنسبة : **$b_1 = -1.018$** (اختبار معنوية b_1)

الفرضية الصفرية: H_0 : معامل b_1 للانحدار المتعدد غير معنوي

الفرضية البديلة: H_1 : معامل b_1 للانحدار المتعدد معنوي

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار 'ت' تساوي $t=2,465$ باحتمال الخطأ قدره **$SIG = 0.027$** وهي اقل من 0.05

إذن نستنتج: وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن المقدر الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن معامل b_1 الانحدار معنوي لنموذج الانحدار.

بالنسبة : **$b_2 = -0.423$** (اختبار معنوية b_2)

الفرضية الصفرية: H_0 : معامل b_2 للانحدار المتعدد غير معنوي

الفرضية البديلة: H_1 : معامل b_2 للانحدار المتعدد معنوي

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار 'ت' تساوي **$t=4,757$** باحتمال الخطأ قدره **$SIG = 0.000$** وهي اقل من 0.05

إذن نستنتج: وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن المقدر الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن معامل b_2 الانحدار معنوي لنموذج الانحدار.

إذن النموذج الظاهرة المدروسة هو:

$$x = 93.63 - 1.018 (CF) + 0.423 (PP) + e_i$$

3- اختبار توفر شروط الانحدار المتعدد

أ- اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

أي يجب أن يتحقق الشرط وهو : ضرورة انخفاض الارتباط بين المتغيرات المستقلة حيث كلما كان الارتباط عالي بينهما دل ذلك على وجود تشابه في المعلومات التي تقدمها هذه المتغيرات الأمر الذي يضعف من النموذج .

ويمكن الاعتماد على مقياس (VIF) variance inflation factor لقياس مستوى الارتباط بين المتغيرات المستقلة .

القاعدة: إذا زادت قيمة مؤشر VIF في أي متغير من المتغيرات المستقلة عن 05 دل ذلك على إمكانية وجود مشكل التعدد الخطي.

الجدول رقم(07): نتائج الاختبار التعدد الخطي

| Collinearity Statistics | | |
|-------------------------|-----------|------------------|
| VIF | Tolerance | |
| 1,056 | 0,947 | سعر الصرف (CF) |
| 1,056 | 0,947 | سعر البترول (PP) |

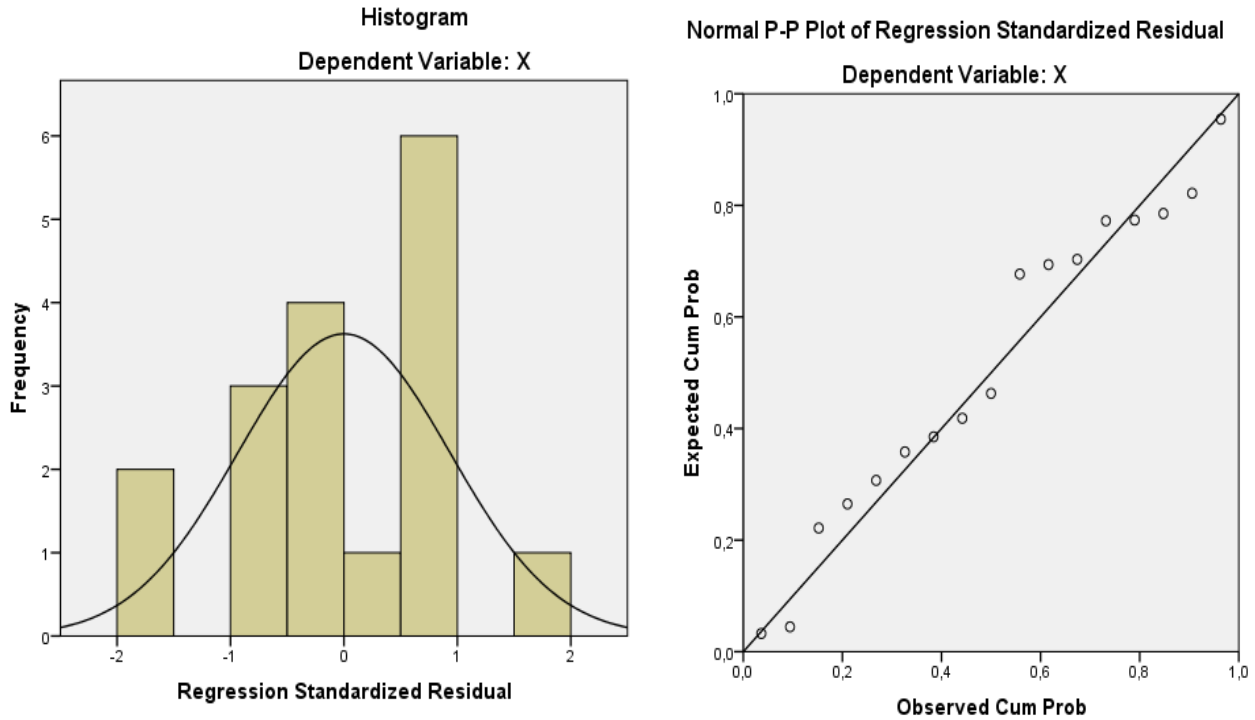
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

إذن نستنتج: أن قيمة مؤشر vif لكل المتغيرات المستقلة **أقل من 05** أي **عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة**

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

أي يجب أن يكون التوزيع الاحتمالي للخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي ويمكن التأكد من هذا الشرط بالاطلاع على الشكلين التاليين اللذان يبينان لنا تحليل الأخطاء العشوائية من خلال تمثيلها على المدرج التكراري (Histogram) وهذا الشكل يظهر بوضوح بان الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي كما يمكن الاطلاع على التمثيل

البياني (Normal p-p plot) والذي يوضح ان معظم النقاط تقريبا تتجمع قرب الخط المستقيم وهذا يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار. الشكل رقم (05): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار

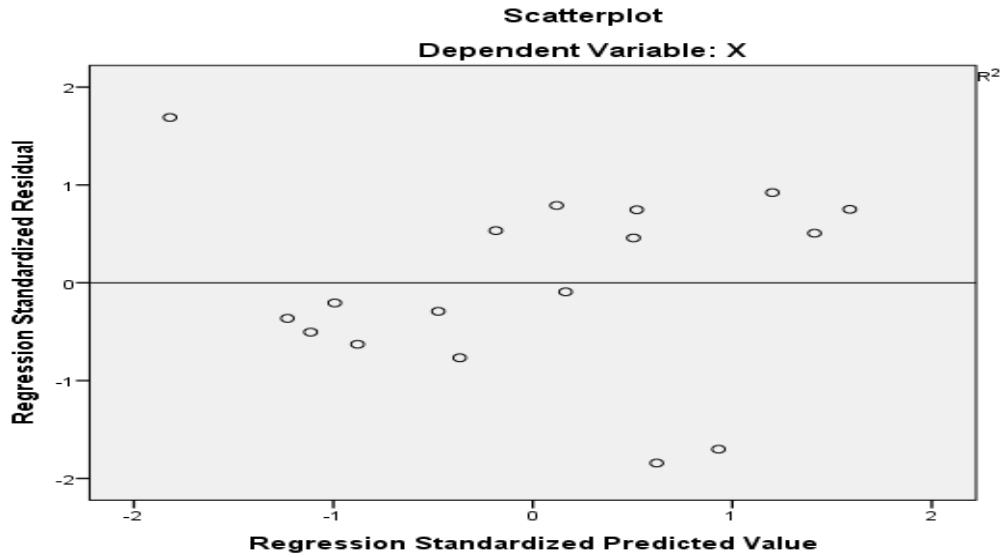


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ج- اختبار تجانس التباين للخطأ العشوائي

ويمكن اختبار هذا من الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS في ما يخص نموذج الانحدار للظاهرة المدروسة نحل على التالي والذي يبين تحليل الاخطاء العشوائية للعلاقة بين المتغيرات المدروسة حيث بين هذا الشكل نقاط انتشار وتوزيع البواقي بشكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (0) (وهو خط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، وهذا ما يعني أن هناك تجانس او ثبات في تباين الاخطاء.

الشكل رقم(6): نقاط انتشار وتوزيع البواقي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

د- كشف عن مشكلة : عدم وجود ارتباط ذاتي (auto – correlation) بين الاخطاء العشوائية (اي استقلالية الخطاء) :

أي يجب أن يتحقق الشرط وهو : استقلال ذاتي للأخطاء العشوائية ويمكن التأكد من هذا الشرط بالاعتماد على اختبار (Durbin-Watson). حيث تتراوح نتيجة الاختبار بين 0 و 4 وان قيمة اختبار (Durbin-Watson) للظاهرة المدروسة بلغ $WD=1,150$ وهي بين قيمة الحد الاعلى قيمة الحد الادنى للجدولية للاختبار $DL= 1.02$ و $DU=1.54$ عند $k=2$ عدد المتغيرات المستقلة $n=17$ وهذا يدل على استقلالية الخطأ.

المطلب الثاني:دراسة قياسية لاثـر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الواردات من 2000-

2016

02- صياغة النموذج الظاهرة المعبرة عن العلاقة بين الواردات وسعر الصرف ومؤشر الاستهلاك:

يعتمد الانحدار المتعدد على عدة متغيرات مستقلة لتفسير ظاهرة معينة تكون تابعة لتلك المتغيرات، وذلك بهدف دراسة وتحليل أثر كل عامل على المتغير التابع وعليه يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد الذي يفسر العلاقة بين الواردات بالمتغيرات المستقلة:

(سعر الصرف ومؤشر الاسعار) وعليه يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد للظاهرة كمايلي :

$$M = a + b_1 (cf) + b_2 (IPC) + e_i$$

حيث :

M : الواردات ، Cf:سعر الصرف ، IPC: سعر البترول

a: ثابت، b1 ، b2 : معاملات النموذج

ei : الخطأ العشوائي .

إن الصيغة السابقة تعبر عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الاحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لذلك يتوجب تحقيق الفرضيات الأساسية التالية:

الجدول رقم (08): نموذج الانحدار المتعدد

| المعنوية الجزئية (لمعاملات الانحدار) | | | | القدرة التفسيرية | | معنوية الكلية للمنموذج | | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات | المصدر |
|---|----------------|----------------|----------------|------------------|-----------|---------------------------|--------|-------------------|----------------|-------------------|----------|
| Sig | t | B | | R ² | R | SIG | قيمة F | | | | |
| 0,00 2 | 3,73 0 | 90,4 6 | (Const ant) | 0,56 8 | 0,75 4 | 0,00 3 | 9,220 | 681, 954 | 2 | 1363 ,90 | الانحدار |
| 0,00 2 | - 3,67 7 | - 1,37 4 | (CF) | | | | | 73,9 64 | 14 | 1035 ,50 | الخطأ |
| | | | (IPC) | | | | | | 16 | 2399 ,40 | الكلي |
| 0,00 2 | 3,90 6 | 0,29 9 | (IPC) | | | | | | | | |

مؤشر الاستهلاك (IPC)

سعر الصرف (CF)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

معادلة النموذج المقترح للظاهرة المدروسة :

$$M = a + b_1 (CF) + b_2 (IPC) + e_i$$

$$M = 90.46 - 1.374 (CF) + 0.299 (PP) + e_i$$

01- تقييم النموذج الانحدار :

أ- تقييم معامل التحديد للنموذج R^2 :

معامل تحديد (التفسير R^2): وهو محصور بين 0 (أدنى قيمة) و 1 (أعلى قيمة) حيث يكشف لنا النسبة % التي يساهم بها المتغيرات المستقلة مجتمعنا (سعر الصرف، مؤشر الاستهلاك) في تغير (التباين) المتغير التابع (الواردات) حيث كلما اقتربت من 100% دل ذلك على الفعالية الكبيرة التي يتمتع بها النموذج في تمثيل العلاقة المدروسة، وتعزى النسبة المتبقية لمتغيرات أخرى خارجة عن متغيرات الدراسة وكذا الخطأ العشوائي.

الفرضية الصفرية: H_0 : نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي

الفرضية البديلة: H_1 : نموذج الانحدار المتعدد معنوي

- قاعدة الرفض والقبول: قاعدة: هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 أو إذا كانت قيمة 'F' المحسوبة اكبر من قيمة 'F' الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 .

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد وان قيمة F المحسوبة: **9.220** حيث قيمة SIG

تساوي 0.003 وهي اقل من 0.05

إذن نستنتج:

هذه النتيجة تدعونا الى نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن النموذج غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 بان النموذج الانحدار معنوي. بمعنى أن المتغيرين (سعر الصرف ومؤشر الاسعار) مجتمعين لهما تأثير دال على المتغير التابع (الواردات) وان معامل التحديد R^2 يساوي **0.568** وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (CF, IPC) تفسر 56.80% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الواردات) والباقي 43.20% راجع إلى عوامل أو ظروف أخرى غير ممثلة في النموذج المقترح منها الخطأ العشوائي.

ب- معنوية المعاملات الانحدار المتعدد:

في الخطوة السابقة توصلنا إلى نتيجة مؤداها أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر ولتحديد أيها من هذه المعاملات التي تكون معنوية نقوم

بإجراء ما يطلق عليه اختبار المعنوية الجزئية للنموذج. أي معرفة معنوية تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بصورة منفردة مستخدماً اختبار 'ت' .

- قاعدة الرفض والقبول: قاعدة : هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 أو إذا كانت قيمة 't' المحسوبة أكبر من قيمة 't' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 .

بالنسبة : $a=90.46$ (اختبار معنوية a)

الفرضية الصفرية: H_0 : المقدر الثابت a لنموذج الانحدار غير معنوي

الفرضية البديلة: H_1 : المقدر الثابت a لنموذج الانحدار معنوي

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد قيمة احتمال الخطأ SIG تساوي **0.002** وهي اقل من 0.05 .

إذن نستنتج: وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن المقدر الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن المقدر الثابت لنموذج الانحدار معنوي .

بالنسبة : $b_1=-1.374$ (اختبار معنوية b_1)

الفرضية الصفرية: H_0 : معامل b_1 للانحدار المتعدد غير معنوي

الفرضية البديلة: H_1 : معامل b_1 للانحدار المتعدد معنوي

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار 'ت' تساوي **3.677** باحتمال الخطأ قدره **SIG=0.002** وهي اقل من 0.05

إذن نستنتج: وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن المقدر الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن معامل b_1 للانحدار معنوي لنموذج الانحدار .

بالنسبة : $b_2=0.299$ (اختبار معنوية b_2)

الفرضية الصفرية: H_0 : معامل b_2 للانحدار المتعدد غير معنوي

الفرضية البديلة: H_1 : معامل b_2 للانحدار المتعدد معنوي

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار 'ت' تساوي **3.906** باحتمال الخطأ قدره **SIG=0.002** وهي اقل من 0.05

إذن نستنتج: وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن المقدر الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن معامل b_2 الانحدار معنوي لنموذج الانحدار.

إذن النموذج الظاهرة المدروسة هو:

$$M = 90.46 - 1.374 (CF) + 0.299 (PP) + e_i$$

01- اختبار توفر شروط الانحدار المتعدد

أ- اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

أي يجب أن يتحقق الشرط وهو : ضرورة انخفاض الارتباط بين المتغيرات المستقلة حيث كلما كان الارتباط عالي بينهما دل ذلك على وجود تشابه في المعلومات التي تقدمها هذه المتغيرات الأمر الذي يضعف من النموذج .

ويمكن الاعتماد على مقياس (VIF) variance inflation factor لقياس مستوى الارتباط بين المتغيرات المستقلة .

✓ القاعدة: إذا زادت قيمة مؤشر VIF في أي متغير من المتغيرات المستقلة عن 05 دل ذلك على إمكانية وجود مشكل التعدد الخطي.

الجدول رقم (09): نتائج الاختبار التعدد الخطي

| Collinearity Statistics | | |
|-------------------------|-----------|----------------------|
| VIF | Tolerance | |
| 1,467 | 0,681 | سعر الصرف (CF) |
| 1,467 | 0,681 | مؤشر الاستهلاك (IPC) |

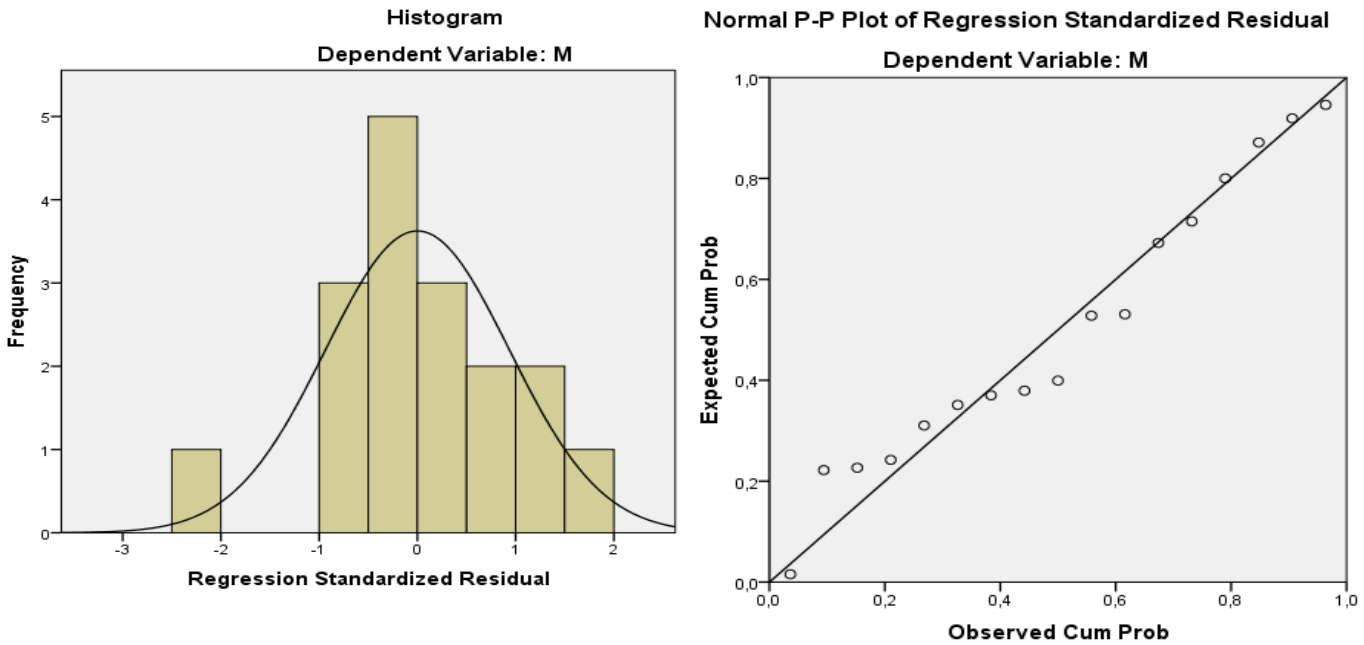
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام spss

إذن نستنتج: أن قيمة مؤشر vif لكل المتغيرات المستقلة **اقل من 05** أي **عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة**

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

أي يجب أن يكون التوزيع الاحتمالي للخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي ويمكن التأكد من هذا الشرط بالاطلاع على الشكلين التاليين اللذان يبينان لنا تحليل الأخطاء العشوائية من خلال تمثيلها على المدرج التكراري (Histogram) وهذا الشكل يظهر بوضوح بان الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي كما يمكن الاطلاع على التمثيل البياني (Normal p-p plot) والذي يوضح ان معظم النقاط تقريبا تتجمع قرب الخط المستقيم وهذا يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار.

الشكل رقم (07): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

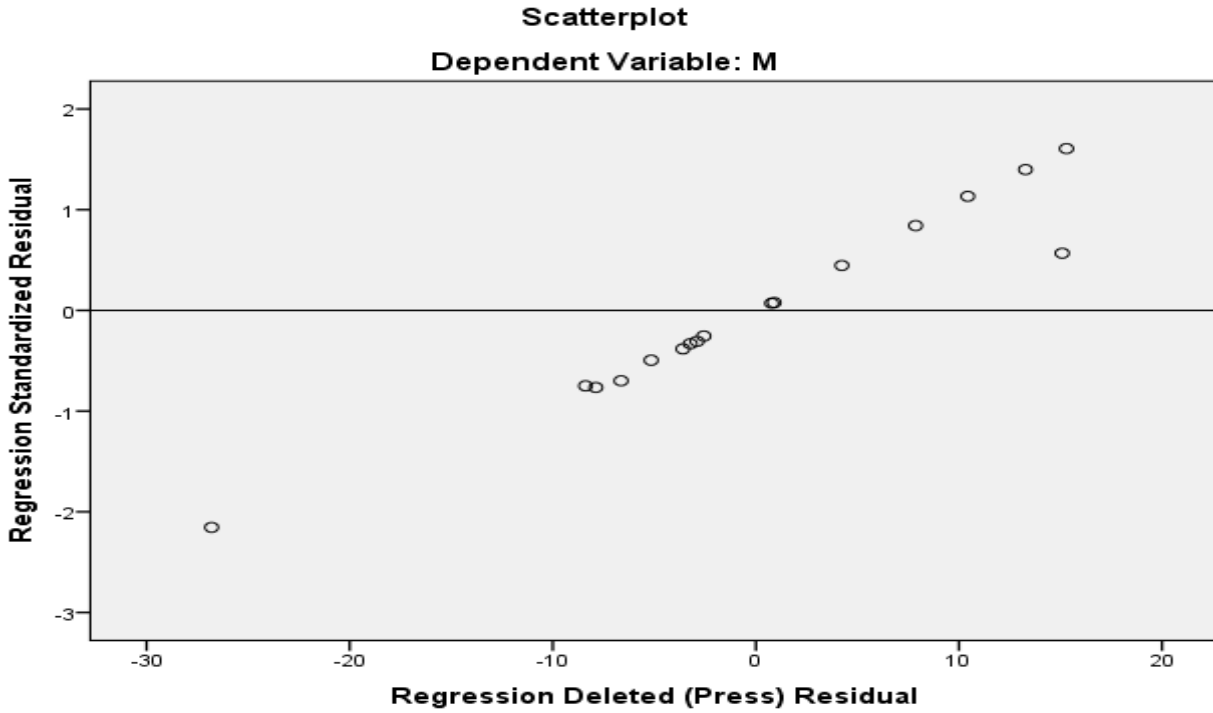


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام spss

ج- اختبار تجانس التباين للخطأ العشوائي:

ويمكن اختبار هذا من الاعتماد على مخرجات برنامج spss في ما يخص نموذج الانحدار للظاهرة المدروسة نحصل على التالي والذي يبين تحليل الأخطاء العشوائية للعلاقة بين المتغيرات المدروسة حيث بين هذا الشكل نقاط انتشار وتوزيع البواقي بشكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (0) (وهو خط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، وهذا ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

الشكل رقم (08): نقاط انتشار وتوزيع البواقي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام spss

د- كشف عن مشكلة : عدم وجود ارتباط ذاتي (auto - correlation) بين الاخطاء العشوائية (اي استقلالية الخطاء) :

أي يجب أن يتحقق الشرط وهو : استقلال ذاتي للأخطاء العشوائية ويمكن التأكد من هذا الشرط بالاعتماد على اختبار (Durbin-Watson). حيث تتراوح نتيجة الاختبار بين 0 و 4 وان قيمة اختبار (Durbin-Watson) للظاهرة المدروسة بلغ $WD=0.998$ وهي بين قيمة الحد الأعلى قيمة الحد الأدنى للجدولية للاختبار $D_L= 1.02$ و $D_U=1.54$ عند $k=2$ عدد المتغيرات المستقلة $n=17$ وهذا يدل على استقلالية الخطأ.

خلاصة الفصل الثالث:

تعتبر عملية تخفيض قيمة العملة من أهم الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية خلال فترة التعديل الهيكلي ضمن البرامج المسطرة من طرف المؤسسات المالية الدولية وذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي قد مهدت الطريق لتبني نظام اقتصاد السوق فمن خلال الأزمة العالمية سنة 1986 والمديونية وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة أدى كل ذلك إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري ومن أهم القرارات المتخذة للسياسة النقدية قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري والذي شهد تفاوت في نسب من مرحلة إلى أخرى، وقد انعكس هذا التخفيض على معظم المتغيرات الاقتصادية من بينها الكتلة النقدية والتضخم...

تشكل رصيد ميزان التجاري الجزائري خلال المرحلة الأولى لتخفيض قيمة الدينار معدلات سالبة إلى سنة 1996 سجل معدلات موجبة، استمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2009 حيث عرف معدلات سالبة وهذا بسبب انهيار أسعار البترول، وبالنظر إلى هيكل الصادرات والواردات شبه معدومة وفيما يخص واردات الجزائر فقد نجد سلع التجهيز الصناعي و سلع الاستهلاك أهم واردات الجزائر، أما فيما يخص أهم عملاء فقد نجد في المرتبة الأولى، إيطاليا وغيرها من الدول الأجنبية أما بالنسبة للوردين فنجد الصين في المقدمة ثم فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية.

أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري بصورة كبيرة على الميزان التجاري لأن الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات وبالنظر إلى بنية الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريعي فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه في المدى القصير حقق التخفيض قيمة معدلات سالبة على الميزان التجاري أما في المدى الطويل فقد حقق معدلات موجبة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أدى إلى زيادة

الصادرات بينما صاحب تزايد في الواردات من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى عوامل السكان... وغيرها من العوامل المؤثرة على الواردات.

ويمكن القول أن عملية تخفيض قيمة العملة أثرت على الصادرات الجزائرية بعكس الواردات.

المائة المائة

الخاتمة العامة:

تم من خلال هذا البحث دراسة وتحليل أثر تخفيض قيمة العملة على وضعية الميزان التجاري، ولتوضيح ذلك اعتمدنا على دراسة حالة الجزائر

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية، حيث أنه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم وفق معدل لتبادل والذي يتم تحديده إما على آلية العرض والطلب وإما بتدخل السلطات النقدية وقد يتحكم في تحديد سعر الصرف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة.

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف أحد أهم الأسعار في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل والإنتاج والتوظيف ومن ثم مستويات الرفاه، فضلا عن الأصول المالية الحقيقية في الدولة، ومعدل الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة أو الرفع في قيمتها ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما العميقة على الاقتصاد.

إن عملية تخفيض العملة من الإجراءات الشائعة خاصة في الدول النامية، ومن بين هذه الدول الجزائر وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وخاصة بعد أزمة 1986 فقد أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري لأن الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات وتخفيض قيمة الواردات وينظر إلى بنية الاقتصاد الجزائري الذي هو

اقتصاد ريعي فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه في المدى القصير حقق تخفيض قيمة العملة معدلات سالبة أي أن رصيد الميزان التجاري سجل معدلات تغطية أقل من 100، أما في المدى الطويل حقق معدلات موجبة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

1- نتائج اختيار فرضيات الدراسة:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية على حالة الجزائر يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

-**الفرضية الأولى:** فقد تبين أن النظريات المفسرة لسعر الصرف لم تأتي لتفسير أسباب تخفيض ورفع قيمة العملة بل فسرت سبب اختلاف أسعار الصرف، في الدول فنظرية تعادل القدرات الشرائية تدرس معدلات التضخم وانتقالها بين البلدين وأثر انتقال هذه المعدلات، أما فيما يخص نظريات تعادل معدلات الفائدة المرتفعة والمنخفضة في انتقال رؤوس الأموال، أما نظرية كفاءة السوق فهي تعكس تأثير المعلومات المتاحة على أسعار الصرف وغيرها من النظريات وبالتالي الفرضية خاطئة.

-**الفرضية الثانية:** تبين أن عملية تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية، يفرض عليها من طرف البنك المركزي لإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي لإعادة التوازن وبالتالي الفرضية خاطئة. حيث تم التأكد من صحة الجزء الثاني من الفرضية أن سياسة تخفيض قيمة العملة في المدى الطويل تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، أما في المدى القصير لا تحدث فيه أي تغيرات وهذا راجع إلى صعوبة إحداث تغيرات على بعض الظواهر الاقتصادية في المدى القصير مثل عقود التشغيل، عادات الاستهلاك... الخ فهي تستغرق وقت طويل.

-**الفرضية الثالثة:** توجد علاقة طردية بين تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري والصادرات، حيث إذا ارتفع سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة فإنه يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الصادرات بمقدار 1.108 وحدة وتوجد أيضا علاقة عكسية بين تخفيض سعر

صرف الدينار الجزائري والواردات حيث أنه إذا ارتفع سعر صرف الدينار بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الواردات بمقدار 1.374 وحدة.

2- نتائج الدراسة:

أ- فيما يخص الجانب النظري:

- تحاول نظريات أسعار الصرف تفسير الاختلافات بين أسعار الصرف بين الدول.
- يتأثر سعر الصرف بمجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية التي تعرضه إلى تقلبات قد تجعله غير مستقر.
- تبين من خلال الدراسة أن هناك علاقة بين تخفيض قيمة العملة والميزان التجاري في المدى الطويل.
- تتسم الصادرات بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات، وبالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الاوربي نتيجة التبعية الاقتصادية، ويعود ذلك لعدة اسباب تاريخية جغرافية واقتصادية.

ب- فيما يخص الجانب التطبيقي:

- يعتبر انهيار أسعار البترول السبب الرئيسي وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات 2000، 2002، 2001، 2003 وسنة 2009 وفي سنة 2016
- شهد تخفيض الدينار مراحل كل مرحلة تم تخفيض بنسب مختلفة.
- أهم موردين الجزائر في سنة 2016 هو الصين الذي تتعامل معه بعملة الدولار وفي المقابل نجد أهم عملاء الجزائر خلال نفس السنة هو الاتحاد الأوروبي وقد نجد صادرات الجزائر التي تتركز أغليبتها في قطاع المحروقات تتم تسويتها بعملة الدولار

- الأمريكي في المقابل تتم تسوية قيمة الواردات بعملة اليورو، كلا العملتين يتأثر سعر صرفهما بمجموعة من العوامل قد تنعكس في الأغلبية على رصيد الميزان التجاري.
- لم تحقق الجزائر الأهداف التي كانت تسعى إليها من خلال اتباع سياسة تخفيض العملة الوطنية خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الاصلاحات.
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالصادرات إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض الدينار.
- أثرت سياسة تخفيض قيمة العملة على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدخر العملة وانخفاض قيمتها.
- سياسة تخفيض العملة جعلت الدينار الجزائري في قائمة أسوأ العملات في العالم.
- خلال الفترة (2000-2013) حقق الميزان التجاري فائضا مستمرا حيث أخذ قيما متذبذبة يأخذ اقل قيمة سنة 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية حيث انخفض سعر البترول، وانخفض الطلب على المحروقات.

3- التوصيات المقترحة:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
- العمل من أجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي.
- التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي.
- يجب اتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف.

- بناء اقتصاد قائم على تنوع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الأفراد في الاستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الاقتصاد.

4- آفاق الدراسة:

- دور وأثر الصادرات الفلاحية على تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري.
- آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات.
- دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على تحديد وضعية الميزان التجاري - حالة الجزائر-.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب :

- 1- الطاهر قانة، اقتصاديات النقود والعملات، دار الخلدونية الجزائر، 2009.
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005.
- 3- بغداد زيان، تغيرات سعر اليورو والدولار على مبادلات التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة وهران الجزائر.
- 4- أسامة محمد الفولي، محمد شهاب، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة، القاهرة، 1997.
- 5- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 6- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- 7- عازب عبد الرزاق نقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 1996.
- 8- جيمس جوارتي وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- 9- جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 10- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح، الإسكندرية، 2008، ص 295.

2- الدراسات السابقة

- 1- عطاء الله بن طيرس، أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2011.
- 3- بلواضح ياسمين، تخفيض العملة وأثره على الاقتصاد الوطني حالة الجزائر شهادة ماستر مالية ونقود، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.
- 4- السعيد عناني، آثار التقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، حالة مؤسسة الملح بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.
- 5- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، الجزائر، 2012.¹
- 6- بربري محمد أمين، سياسة التحرر التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2005.
- 7- سلامة نجاح، تأثير تخفيض قمة العملة على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، نقود مالية، جامعة بسكرة، 2012.
- 8- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي _دراسة حالة الجزائر_ رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة بومرداس، 2005.
- 9- أوباية صالح، أثر سعر الصرف على المتغيرات الخارجية، دراسة حالة الجزائر، 1990-2010، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2015.
- 10- حويلة يحي، تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

11- سليمان شباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963، 2006، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 82.

3- الجرائد :

- 1- جريدة الخبر، العدد 8000، الأحد 13 ديسمبر 2015 الموافق لـ 01 ربيع الأول 1437هـ، ص 3.
- 2- جريدة المساء، الميزان التجاري لسنة 2010 فائض بـ 16.45 مليار دولار، مقال منشور على الرابط:
3- <http://ar-algerie360.com> بتاريخ 23-01-2017.
- 4- جريدة النهار: فائض الميزان التجاري بـ 62% خلال 2011 مقال منشور:
5- <http://www.ennaharonline.com/are/leateslne> بتاريخ 24-03-2013.
- 6- ¹ جريدة البديل، أكثر من 24 مليار دولار فائض في الميزان التجاري، مقال منشور على الرابط:
7- <http://ellachil.com/arabieafferes/2016/152/23/8729>
- 8- ¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 16، 18 أبريل 1990، المادة رقم 183 والمادة 184 من القانون رقم (90-10) والمتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أبريل 1990.
- 9- ¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، 27 أوت 2003 الأمر رقم 03-11 المتعلق بالقواعد المطلقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.
- 10- ¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03، 31 أوت 2003 النظام (07-01) والمتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، المؤرخ في 3 فيفري 2007.

4- المجالات :

- 1- واصف سعدي، قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
- 2- ¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات ونظرية إعادة التعميم، مجلة شمال إفريقيا، العدد 4، جوان 2006.
- 3- ¹ بونوة شعيب، خياط رحمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، جامعة تلمسان، 2012.
- 4- ¹ صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال، بلدان مختارة، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، 2011

5- المقالات

- 1- الميزان التجاري وشرح وسيناريو، مقال منشور على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/showthread?t:5655> بتاريخ 21/03/2017 على الساعة 9:30.

الملاحق

الملحق رقم 01: قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسلة العملات الأجنبية

| 1986 | 1984 | 1982 | 1980 | 1978 | 1975 | العملة | البلد |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|----------|
| 34.82 | 23.51 | 27.48 | 28.60 | 28.44 | 22.37 | ATS | النمسا |
| 15.31 | 8.22 | 9.92 | 12.61 | 13.16 | 10.52 | BEF | بلجيكا |
| 3.54 | 3.87 | 3.76 | 3.33 | 3.30 | 4.08 | CAD | كندا |
| 292.33 | 200.31 | 223.98 | 224.06 | 233.69 | 156.74 | CHF | سويسرا |
| 243.07 | 165.13 | 193.15 | 202.90 | 208.32 | 187.54 | DEM | ألمانيا |
| 64.88 | 64.09 | 55.02 | 65.202 | 74.76 | 67.23 | DRR | الدنمارك |
| 3.629 | 6.54 | 7.59 | 9.35 | 7.76 | 8.45 | ADP | اسبانيا |
| 0.746 | 2.63 | 175.20 | 186.92 | 192.20 | 153.81 | FRF | فرنسا |
| 7.015 | 146.34 | 66.91 | 77.42 | 76.78 | 74.37 | GBP | بريطانيا |
| 16.61 | 57.86 | 4.65 | 3.98 | 3.90 | 4.123 | KWD | الكويت |
| 61.41 | - | - | - | - | - | NOR | النرويج |
| 1.90 | - | - | - | - | - | SAR | السعودية |
| 70.79 | - | - | - | - | - | SEK | السويد |
| 4.887 | 4.98 | 4.59 | 3.83 | 3.96 | 3.94 | USD | أمريكا |
| 5.53 | 57.13 | 64.30 | 90.79 | 89.43 | 93.79 | ITL | إيطاليا |
| 3.013 | - | - | - | - | - | YENS | اليابان |

المصدر: سليمان شيباني، مصدر سبق ذكره، ص 83.

الملحق رقم 02: أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بعد يوم واحد من تخفيض العملة بـ 40.17% في سنة 1994.

| وحدة و رمز العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|----------------------------|------------|-----------|
| USD1 دولار أمريكي | 35.99 | 36.00 |
| AED1 درهم الإمارات العربية | 9.79 | 3.81 |
| BEF100 فرنك بلجيكي | 102.8 | 101.94 |
| CAD1 دولار كندي | 26.03 | 26.08 |
| CHF100 فرنك سويسري | 248.55 | 2492.21 |
| GBP1 جنيه استرليني | 53.07 | 53.17 |
| FRF1 فرنك فرنسي | 6.128 | 6.13 |
| JPY100 ين ياباني | 34.17 | 34.24 |
| SAJ ريال سعودي | 9.59 | 9.60 |
| SDR1 حقوق السحب الخاصة | 50.32 | - |
| SEK100 كورون سويدية | 454.56 | 455.94 |

المصدر: بربر محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الملحق رقم 03: تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار للفترة 1990-2016 (الوحدة 1 دولار أمريكي = دج)

| السنة | سعر الصرف دج | نسبة التغير % |
|-------|--------------|---------------|
| 1990 | 12.1 | - |
| 1991 | 17.5 | 46.3 |
| 1992 | 21.8 | 23.2 |
| 1993 | 22.5 | 3.2 |
| 1994 | 36 | 60.0 |
| 1995 | 473.6 | 32.3 |
| 1996 | 54.7 | 14.9 |
| 1997 | 57.6 | 5.3 |
| 1998 | 58.8 | 21 |
| 1999 | 65.8 | 13.3 |
| 2000 | 75.3 | 13.1 |
| 2001 | 77.3 | 2.6 |
| 2002 | 79.6 | 3.0 |
| 2003 | 77.3 | -2.9 |
| 2004 | 72.1 | -6.7 |
| 2005 | 73.3 | -1.7 |
| 2006 | 72.6 | -0.9 |
| 2007 | 69.38 | -4.4 |
| 2008 | 64.58 | -6.9 |
| 2009 | 72.93 | 12.5 |
| 2010 | 74.39 | 0.9 |
| 2011 | 76.05 | - |
| 2012 | 78.10 | - |
| 2013 | 78.15 | - |
| 2014 | 80.56 | - |
| 2015 | 79 | - |
| 2016 | 109 | - |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بلعزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص 217، أوباية صالح، مرجع سابق، ذكره، ص 151، تقرير بنك الجزائر 2015، تقرير بنك الجزائر 2016.

الملحق رقم 04: تطور الميزان التجاري خلال فترة (2000-2016)

| السنوات | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري | نسبة تغطية الصادرات للواردات |
|---------|----------|----------|-----------------|------------------------------|
| 2000 | 22031 | 9173 | 12858 | 240.17 |
| 2001 | 19132 | 9940 | 9192 | 192.47 |
| 2002 | 18825 | 12009 | 6816 | 156.75 |
| 2003 | 24612 | 13534 | 11078 | 181.85 |
| 2004 | 32083 | 18308 | 13775 | 175.24 |
| 2005 | 44395 | 20044 | 24351 | 221.48 |
| 2006 | 54613 | 21456 | 33157 | 254.53 |
| 2007 | 60163 | 27631 | 32532 | 217.7 |
| 2008 | 79298 | 39479 | 39819 | 200.86 |
| 2009 | 45194 | 39292 | 5902 | 115.02 |
| 2010 | 57053 | 40472 | 16581 | 140.96 |
| 2011 | 73489 | 47249 | 26242 | 155.54 |
| 2012 | 73981 | 46801 | 27180 | 158.07 |
| 2013 | 65917 | 54852 | 11065 | 117.1 |
| 2014 | 62886 | 58580 | 4306 | 107 |
| 2015 | 37787 | 51501 | -13714 | 73 |
| 2016 | - | - | - | 56 |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات: المركز الوطني للإحصاء والإعلام للوكالة الوطنية للتطوير و الاستثمارات بالاطلاع على الموقع يوم 26-01-2017.

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan_du_commerce_exterieur_banque_d'Algérie_rapport_de_la_banque2012.

الملحق رقم 05: التوزيع السلعي لصادرات الجزائر (2000-2016)

| السنة | المواد الغذائية | الطاقات و الزيوت | الواد الخام | مواد نصف مصنعة | سلع التجهيز الفلاحي | سلع التجهيز الصناعي | سلع الاستهلاك | مجموع الصادرات |
|-------|-----------------|------------------|-------------|----------------|---------------------|---------------------|---------------|----------------|
| 2001 | 28 | 18529 | 37 | 504 | 22 | 45 | 12 | 19177 |
| 2002 | 35 | 18098 | 51 | 551 | 20 | 50 | 27 | 18832 |
| 2003 | 49 | 23972 | 54 | 509 | 1 | 30 | 35 | 24646 |
| 2004 | 59 | 31325 | 90 | 671 | 0 | 37 | 14 | 32086 |
| 2005 | 67 | 45323 | 134 | 651 | 0 | 36 | 19 | 46232 |
| 2006 | 73 | 53557 | 195 | 888 | 1 | 44 | 43 | 54741 |
| 2007 | 88 | 59197 | 169 | 993 | 1 | 46 | 35 | 60529 |
| 2008 | 119 | 77256 | 334 | 1384 | 1 | 67 | 32 | 79193 |
| 2009 | 113 | 44128 | 170 | 629 | 0 | 42 | 49 | 45194 |
| 2010 | 315 | 55527 | 94 | 1056 | 1 | 30 | 30 | 57053 |
| 2011 | 335 | 71427 | 161 | 1496 | 0 | 35 | 15 | 73489 |
| 2012 | 313 | 71794 | 166 | / | 1 | - | 30 | 73981 |
| 2013 | 402 | 62960 | 109 | / | 0 | 28 | 17 | 64974 |
| 2014 | 323 | 60304 | 109 | 2101 | 2 | 16 | 11 | 62886 |
| 2015 | 234 | 35724 | 106 | 1699 | 1 | 18 | 11 | 37787 |
| 2016 | 159 | 45704 | 45 | 710 | 0 | 25 | 10 | - |

الملحق رقم 06: التوزيع السلعي للواردات (2000-2016)

| السنة | المواد الغذائية | الطاقات و الزيوت | الواد الخام | مواد نصف مصنعة | سلع التجهيز الفلاحي | سلع التجهيز الصناعي | سلع الاستهلاك | مجموع الواردات |
|-------|-----------------|------------------|-------------|----------------|---------------------|---------------------|---------------|----------------|
| 2000 | 4216 | 129 | 428 | 1655 | 85 | 3068 | 1393 | 9173 |
| 2001 | 2396 | 139 | 478 | 1872 | 155 | 3435 | 1466 | 9940 |
| 2002 | 2740 | 145 | 562 | 2335 | 148 | 4423 | 1653 | 12009 |
| 2003 | 2678 | 114 | 689 | 2857 | 129 | 4955 | 2112 | 13534 |
| 2004 | 3597 | 173 | 784 | 3645 | 173 | 7139 | 2798 | 18308 |
| 2005 | 3587 | 212 | 751 | 4088 | 160 | 8452 | 3107 | 20357 |
| 2006 | 3800 | 244 | 843 | 4934 | 96 | 8528 | 3011 | 21456 |
| 2007 | 4954 | 324 | 1325 | 7105 | 146 | 8534 | 5243 | 27631 |
| 2008 | 7813 | 594 | 1394 | 10104 | 174 | 13093 | 6897 | 39479 |
| 2009 | 5863 | 549 | 1200 | 10165 | 233 | 15139 | 6145 | 39292 |
| 2010 | 6058 | 955 | 1409 | 10098 | 341 | 15776 | 5830 | 40472 |
| 2011 | 9850 | 1164 | 1783 | 10685 | 387 | 16050 | 7328 | 47247 |
| 2012 | 8983 | 1887 | 1824 | 10378 | 329 | 13453 | 9955 | 42801 |
| 2013 | 6530 | 2940 | 1103 | - | 317 | 10860 | - | 11065 |
| 2014 | 7676 | 12606 | 1105 | 6934 | 320 | 1148 | 3001 | 43060 |
| 2015 | 5750 | 9001 | 9700 | 7150 | 4160 | 10450 | 5250 | 51501 |
| 2016 | 4690 | - | 9290 | 6820 | 2780 | 8830 | 9710 | - |

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2007, p 69.

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2016 , p 18.

الملحق رقم 07: توزيع الصادرات و الواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال (2015-

(2016)

| الصادرات بالمليون دولار | | | الواردات بالمليون دولار | | | المناطق الاقتصادية |
|-------------------------|-------|-------|-------------------------|-------|-------|--|
| التطور | السنة | | التطور | السنة | | |
| | 2015 | 2014 | | 2015 | 2014 | |
| -36.10 | 25801 | 40378 | -14.62 | 34425 | 29684 | دول الاتحاد الأوروبي |
| -49.37 | 2562 | 5060 | 6.25 | 11830 | 12619 | آسيا |
| -47.53 | 5428 | 10344 | 12.84 | 7353 | 8436 | دول منطقة التجارة و التنمية الاقتصادية |
| -62.24 | 37 | 98 | 37.70 | 1220 | 886 | الدولة الأوروبية الأخرى |
| -50.52 | 1575 | 1183 | 26.13 | 2818 | 3815 | دول أمريكا الجنوبية |
| - | 57 | - | - | - | - | أوقيانوسيا |
| -3.09 | 628 | 648 | -2.55 | 1212 | 1962 | الدول العربية |
| -47.97 | 1607 | 3065 | 8.67 | 674 | 738 | الدول المغاربية |
| -16.36 | 92 | 110 | -20.45 | 350 | 440 | الدول الإفريقية |
| -39.91 | 37787 | 62886 | -12.08 | 51501 | 58580 | المجموع |

الملحق رقم 08: تطور سعر الصرف وسعر برميل النفط والصادرات الجزائرية خلال الفترة
(2016-2000)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | البيان |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-----------------|
| 69.37 | 72.64 | 73.36 | 72.06 | 77.39 | 79.68 | 77.26 | 75.25 | سعر الصرف \$ |
| 69.1 | 61 | 50.6 | 36 | 28.2 | 24.3 | 23.1 | 27.6 | سعر برميل النفط |
| 60.59 | 54.33 | 46.33 | 32.22 | 24.46 | 18.71 | 19.09 | 21.65 | الصادرات |

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | البيان |
|------|------|------|-------|------|-------|------|------|------|-------------|
| 98 | 79 | 80.5 | 79.3 | 75.5 | 72.8 | 74.2 | 72.4 | 64.5 | سعر |
| | | 6 | 8 | 5 | 5 | 5 | 0 | 6 | الصرف \$ |
| 45 | 57 | 100 | 108.5 | 111 | 112.9 | 80.2 | 62.2 | 99.9 | سعر |
| | | | | | | | | 7 | برميل النفط |
| 31.8 | 28.7 | 33.2 | 40.0 | 73.9 | 72.8 | 47.0 | 45.1 | 78.5 | الصادرات |
| 3 | 1 | 4 | 5 | 8 | 8 | 9 | 8 | 9 | ت |

من إعداد الطالبة باعتماد على تقارير بنك الجزائر

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد العدد 31، 2071.

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2003, p 31.

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2007, p 69.

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2009, p 70.

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2011, p 51.

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2013, p 13.

Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie rapport 2015, p 18.

الملحق رقم 09: تطور كل من سعر الصرف و مؤشر الأسعار و الواردات الجزائرية

خلاف الفترة (2016-2000)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | البيان |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|-------|----------------------|
| 69.37 | 72.64 | 73.36 | 72.06 | 77.39 | 79.68 | 77.26 | 75.25 | سعر الصرف \$ |
| 118.24 | 114.05 | 111.47 | 109.95 | 105.75 | 101.75 | 1400 | 95.97 | مؤشر الأسعار |
| 3.7 | 2.3 | 1.4 | 4 | 4.3 | 1.4 | 4.2 | 0.3 | نسب التغير CPI |
| 27.63 | 21.45 | 20.35 | 18.3 | 13.53 | 12 | 9.94 | 9.17 | الواردات |

| 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | البيان |
|--------|-------|--------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------------|
| 98 | 79 | 80.56 | 79.38 | 75.55 | 72.85 | 74.25 | 72.40 | 64.56 | سعر الصرف \$ |
| 196.34 | 197.7 | 190.12 | 160.1 | 155.05 | 142.39 | 136.23 | 131.10 | 123.98 | مؤشر الأسعار |
| | | | 3.26 | 2.89 | 4.52 | 3.91 | 5.74 | 4.9 | نسب التغير CPI |
| 19.36 | 22.45 | 30.13 | 33.07 | 46.84 | 44.94 | 38.89 | 37.40 | 39.47 | الواردات |

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر

Centre national de l'informatique et des statistiques, statistique du commerce extérieur de l'Algérie, période année 2012 office national des statistique indice des prix à la consommation évolution, ville d'Alger, national (2002-2011) juin, 2012.

الملحق رقم 10: نتائج اختبار اثر التحفيز على الصادرات خلال الفترة 2000_ 2016

```

REGRESSION
  /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI(99) BCOV R ANOVA COLLIN TOL
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT الصادرات
  /METHOD=ENTER سعر الصرف.سعر البترول
  /SCATTERPLOT=(*ZRESID ,*ZPRED)
  /RESIDUALS DURBIN HISTOGRAM(ZRESID) NORMPROB(ZRESID)
  /SAVE PRED MAHAL ZRESID.
    
```

Regression

Descriptive Statistics

| | Mean | Std. Deviation | N |
|----|---------|----------------|----|
| X | 43,4665 | 19,80855 | 17 |
| CF | 76,0912 | 6,97099 | 17 |
| PP | 64,5688 | 32,38880 | 17 |

Correlations

| | | X | CF | PP |
|---------------------|----|-------|-------|-------|
| Pearson Correlation | X | 1,000 | -,517 | ,773 |
| | CF | -,517 | 1,000 | -,229 |
| | PP | ,773 | -,229 | 1,000 |
| Sig. (1-tailed) | X | . | ,017 | ,000 |
| | CF | ,017 | . | ,188 |
| | PP | ,000 | ,188 | . |
| N | X | 17 | 17 | 17 |
| | CF | 17 | 17 | 17 |
| | PP | 17 | 17 | 17 |

Variables Entered/Removed^a

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|---------------------|-------------------|--------|
| 1 | PP, CF ^b | . | Enter |

a. Dependent Variable: X

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1 | ,848 ^a | ,720 | ,680 | 11,20784 | 1,150 |

a. Predictors: (Constant), PP, CF

b. Dependent Variable: X

ANOVA^a

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1 | Regression | 4519,439 | 2 | 2259,720 | 17,989 | ,000 ^b |
| | Residual | 1758,619 | 14 | 125,616 | | |
| | Total | 6278,058 | 16 | | | |

a. Dependent Variable: X

b. Predictors: (Constant), PP, CF

Coefficients^a

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | 99,0% |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|-------|
| | | B | Std. Error | Beta | | | Lower |
| 1 | (Constant) | 93,633 | 33,322 | | 2,810 | ,014 | |
| | CF | -1,018 | ,413 | -,358 | -2,465 | ,027 | |
| | PP | ,423 | ,089 | ,691 | 4,757 | ,000 | |

a. Dependent Variable: X

Coefficient Correlations^a

| Model | | PP | CF |
|-------|--------------|----|-------|
| 1 | Correlations | PP | 1,000 |
| | | CF | ,229 |
| | Covariances | PP | ,008 |
| | | CF | ,171 |

a. Dependent Variable: X

Collinearity Diagnostics^a

| Model | Dimension | Eigenvalue | Condition Index | Variance Proportions | | |
|-------|-----------|------------|-----------------|----------------------|-----|-----|
| | | | | (Constant) | CF | PP |
| 1 | 1 | 2,856 | 1,000 | ,00 | ,00 | ,02 |
| 1 | 2 | ,141 | 4,502 | ,01 | ,01 | ,88 |
| | 3 | ,004 | 28,428 | ,99 | ,99 | ,10 |

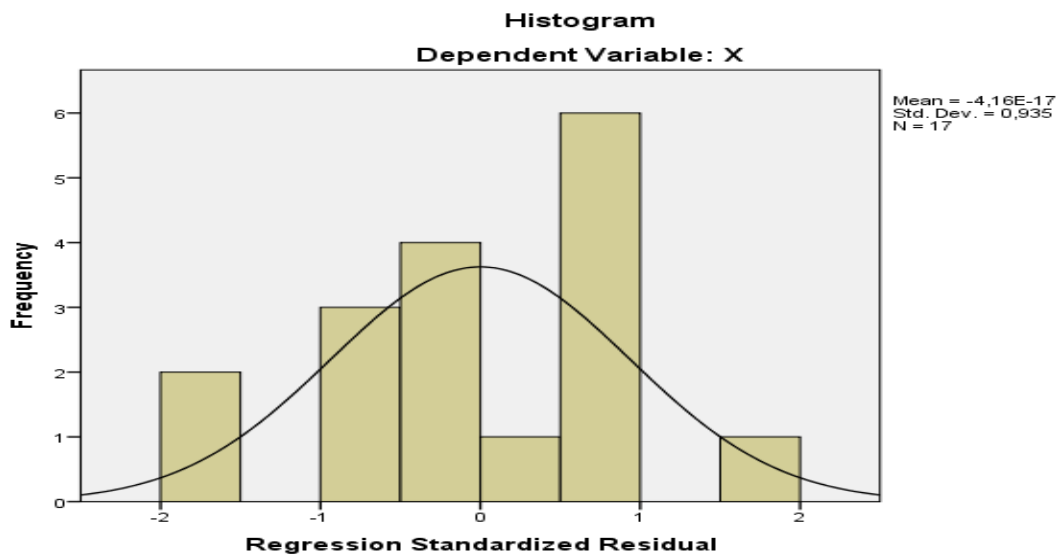
a. Dependent Variable: X

Residuals Statistics^a

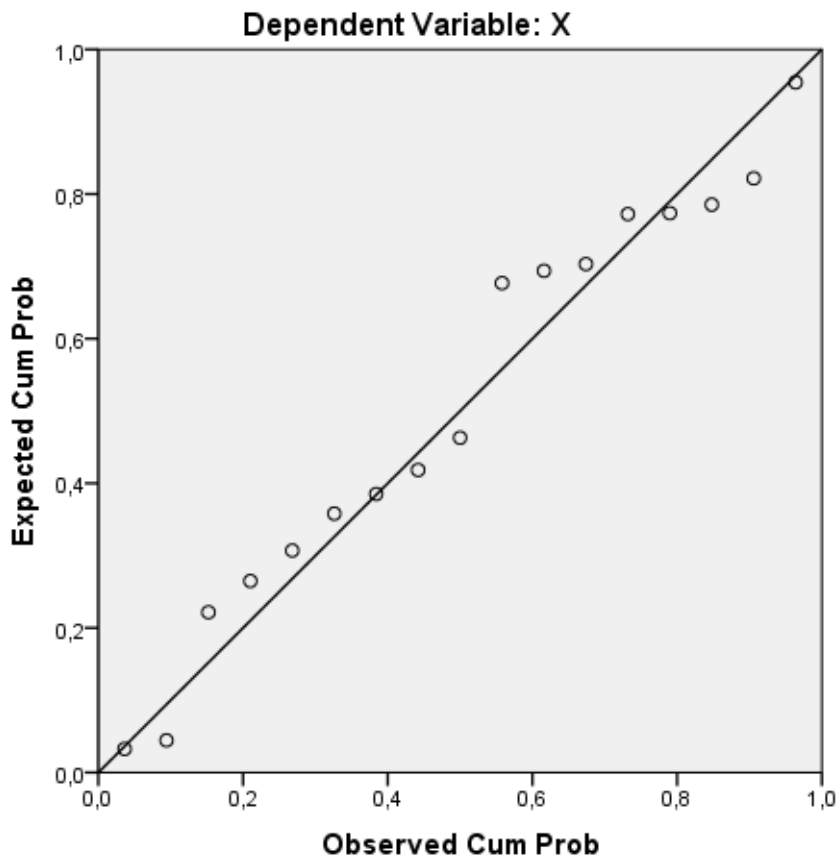
| | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation | N |
|-----------------------------------|-----------|----------|---------|----------------|----|
| Predicted Value | 12,8882 | 70,1735 | 43,4665 | 16,80669 | 17 |
| Std. Predicted Value | -1,819 | 1,589 | ,000 | 1,000 | 17 |
| Standard Error of Predicted Value | 2,986 | 9,222 | 4,484 | 1,481 | 17 |
| Adjusted Predicted Value | -26,8257 | 67,1633 | 41,4359 | 22,78459 | 17 |
| Residual | -20,65709 | 18,94184 | ,00000 | 10,48397 | 17 |
| Std. Residual | -1,843 | 1,690 | ,000 | ,935 | 17 |
| Stud. Residual | -2,043 | 2,974 | ,063 | 1,182 | 17 |
| Deleted Residual | -25,38035 | 58,65569 | 2,03061 | 18,47073 | 17 |
| Stud. Deleted Residual | -2,350 | 4,723 | ,134 | 1,536 | 17 |
| Mahal. Distance | ,194 | 9,892 | 1,882 | 2,251 | 17 |
| Cook's Distance | ,000 | 6,181 | ,423 | 1,488 | 17 |
| Centered Leverage Value | ,012 | ,618 | ,118 | ,141 | 17 |

a. Dependent Variable: X

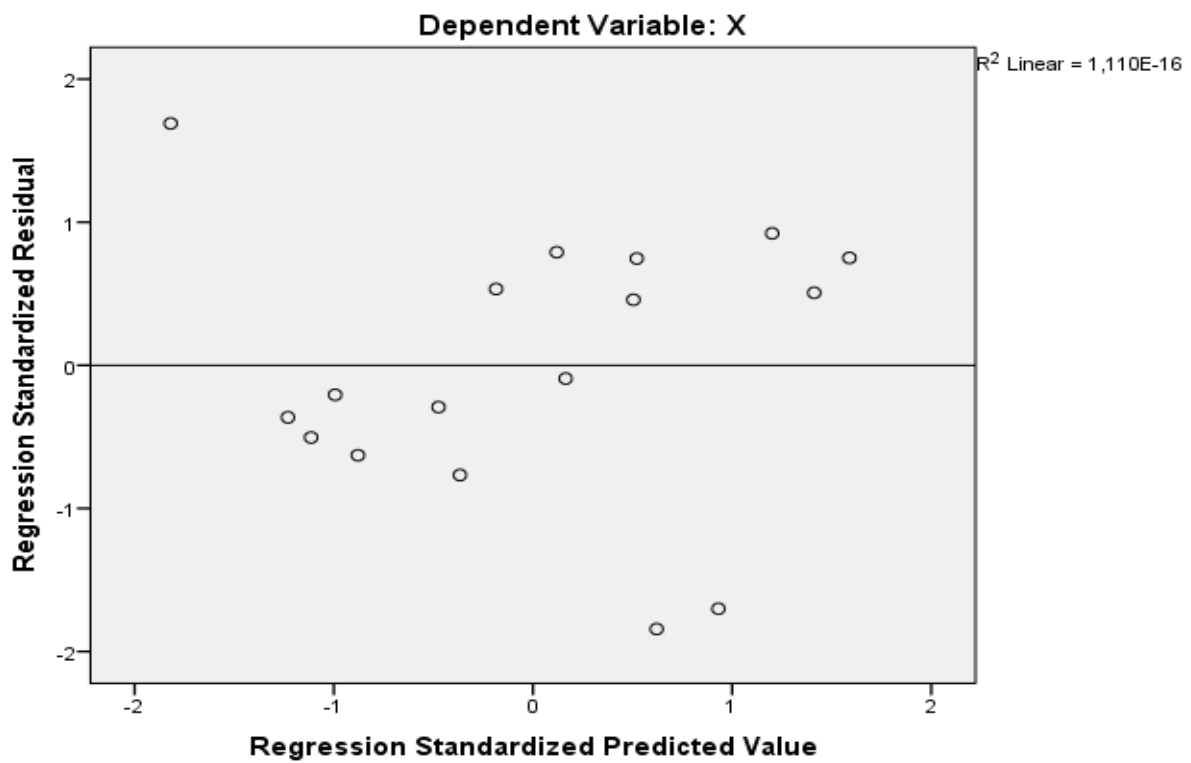
Charts



Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



Scatterplot



الملحق رقم 11: نتائج اختبار اثر تخفيض على الواردات خلال الفترة 2000_2016

Regression

Descriptive Statistics

| | Mean | Std. Deviation | N |
|-----|----------|----------------|----|
| M | 26,1694 | 12,24594 | 17 |
| CF | 76,0912 | 6,97099 | 17 |
| IPC | 134,7147 | 34,06636 | 17 |

Correlations

| | | M | CF | IPC |
|---------------------|-----|-------|-------|-------|
| Pearson Correlation | M | 1,000 | -,313 | ,389 |
| | CF | -,313 | 1,000 | ,564 |
| | IPC | ,389 | ,564 | 1,000 |
| Sig. (1-tailed) | M | . | ,111 | ,061 |
| | CF | ,111 | . | ,009 |
| | IPC | ,061 | ,009 | . |
| N | M | 17 | 17 | 17 |
| | CF | 17 | 17 | 17 |
| | IPC | 17 | 17 | 17 |

Variables Entered/Removed^a

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|-------|----------------------|-------------------|--------|
| 1 | IPC, CF ^b | . | Enter |

a. Dependent Variable: M

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|---------------|
| 1 | ,754 ^a | ,568 | ,507 | 8,60025 | ,998 |

a. Predictors: (Constant), IPC, CF

b. Dependent Variable: M

ANOVA^a

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1 | Regression | 1363,907 | 2 | 681,954 | 9,220 | ,003 ^b |
| | Residual | 1035,501 | 14 | 73,964 | | |
| | Total | 2399,408 | 16 | | | |

a. Dependent Variable: M

b. Predictors: (Constant), IPC, CF

Coefficients^a

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | Collinearity Statistics |
|-------|------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|-------------------------|
| | | B | Std. Error | Beta | | | Tolerance |
| 1 | (Constant) | 90,469 | 24,252 | | 3,730 | ,002 | |
| | CF | -1,374 | ,374 | -,782 | -3,677 | ,002 | ,681 |
| | IPC | ,299 | ,076 | ,831 | 3,906 | ,002 | ,681 |

Coefficients^a

| Model | | Collinearity Statistics | |
|-------|------------|-------------------------|-------|
| | | VIF | |
| 1 | (Constant) | | |
| | CF | | 1,467 |
| | IPC | | 1,467 |

a. Dependent Variable: M

Coefficient Correlations^a

| Model | | IPC | CF |
|-------|--------------|-----|-------|
| 1 | Correlations | IPC | 1,000 |
| | | CF | -,564 |
| | Covariances | IPC | ,006 |
| | | CF | -,016 |

a. Dependent Variable: M

Collinearity Diagnostics^a

| Model | Dimension | Eigenvalue | Condition Index | Variance Proportions | | |
|-------|-----------|------------|-----------------|----------------------|-----|-----|
| | | | | (Constant) | CF | IPC |
| 1 | 1 | 2,964 | 1,000 | ,00 | ,00 | ,00 |
| | 2 | ,032 | 9,561 | ,06 | ,01 | ,78 |
| | 3 | ,003 | 30,660 | ,94 | ,99 | ,22 |

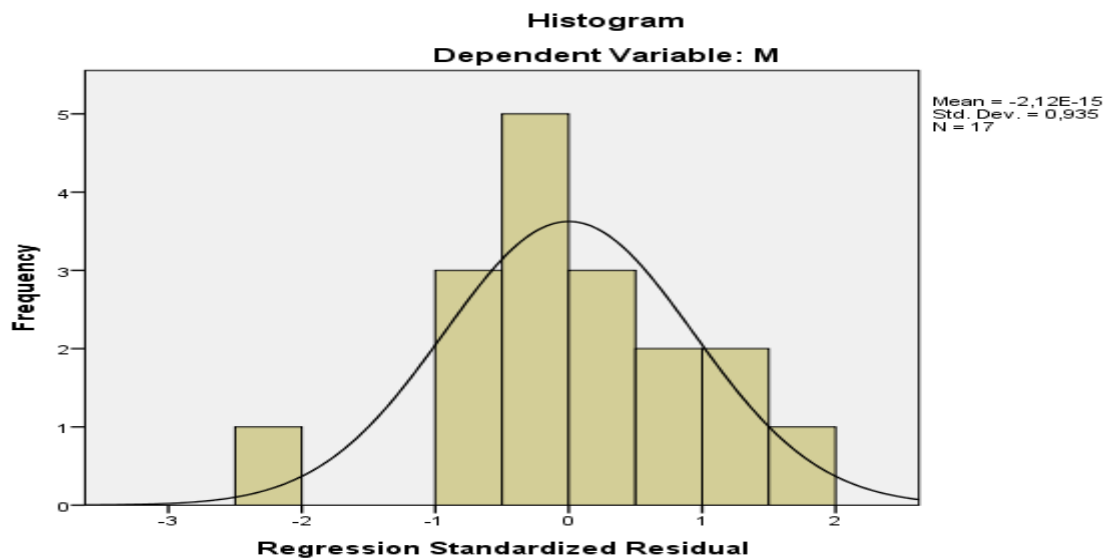
a. Dependent Variable: M

Residuals Statistics^a

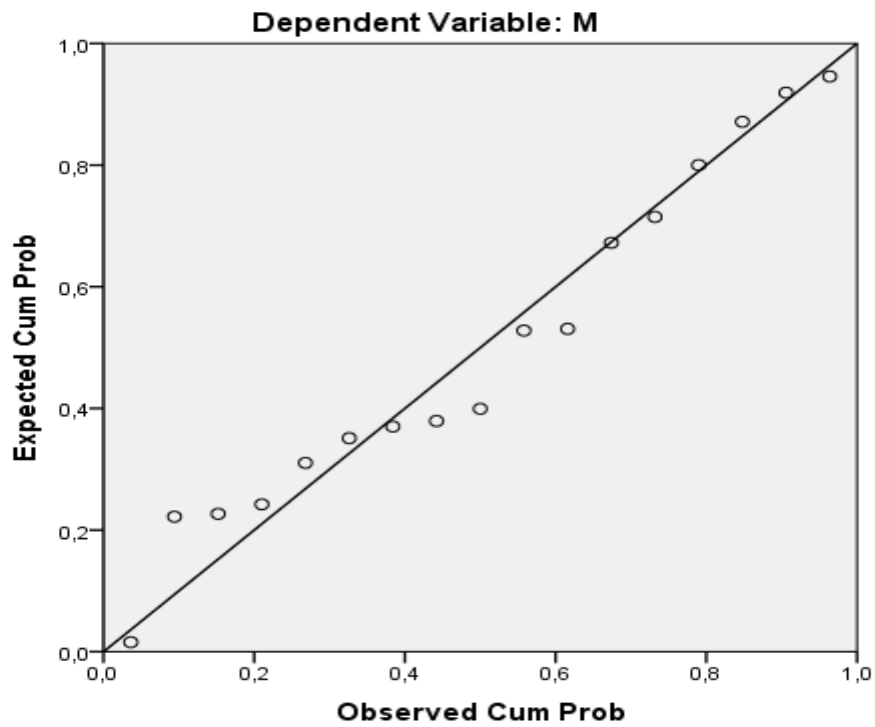
| | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation | N |
|-----------------------------------|-----------|----------|---------|----------------|----|
| Predicted Value | 11,3937 | 40,9848 | 26,1694 | 9,23278 | 17 |
| Std. Predicted Value | -1,600 | 1,605 | ,000 | 1,000 | 17 |
| Standard Error of Predicted Value | 2,220 | 7,073 | 3,414 | 1,220 | 17 |
| Adjusted Predicted Value | 4,2741 | 49,2517 | 26,1265 | 11,08121 | 17 |
| Residual | -18,53480 | 13,81367 | ,00000 | 8,04480 | 17 |
| Std. Residual | -2,155 | 1,606 | ,000 | ,935 | 17 |
| Stud. Residual | -2,592 | 1,690 | -,004 | 1,056 | 17 |
| Deleted Residual | -26,80167 | 15,29508 | ,04292 | 10,56977 | 17 |
| Stud. Deleted Residual | -3,462 | 1,825 | -,038 | 1,217 | 17 |
| Mahal. Distance | ,125 | 9,879 | 1,882 | 2,364 | 17 |
| Cook's Distance | ,001 | ,999 | ,124 | ,279 | 17 |
| Centered Leverage Value | ,008 | ,617 | ,118 | ,148 | 17 |

a. Dependent Variable: M

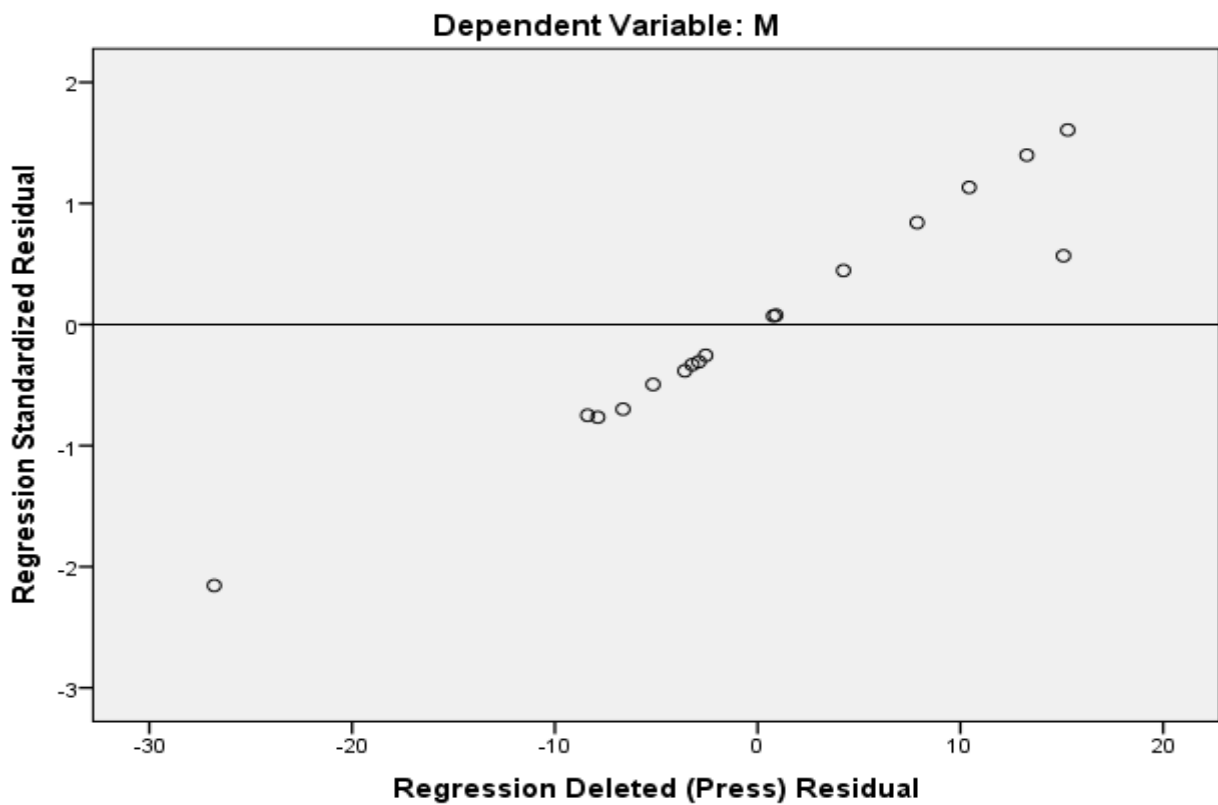
Charts



Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



Scatterplot



ملخص:

تهدف مذكرة الماستر إلى تحليل تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على الميزان التجاري، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات، إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة، وبتأثير هذه السياسة أصبح الدينار الجزائري يصنف في قائمة أسوأ العملات، أما فيما يخص الواردات فلم تؤثر عملية التخفيض عليها.

والملاحظ أن قيمة الواردات في تزايد وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية كما أن سياسة التخفيض أدت أيضا إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازي والتي مازال تأثيرها على الاقتصاد الوطني مستمر .

ويمكن القول أن هذا الإجراء الذي طبقتة الجزائر أدى إلى تدهور العملة وانخفاض

قيمتها.

الكلمات المفتاحية:

تخفيض قيمة العملة - سعر الصرف - الميزان التجاري - الصادرات - الواردات .

Résumé:

Master Mémo vise à analyser l'effet de réduire la valeur de la monnaie nationale sur la balance commerciale, où l'étude a révélé que la dévaluation du dinar algérien n'a pas eu un impact positif significatif sur l'économie nationale, en particulier en ce qui concerne les exportations, la hausse des revenus de l'Algérie est due à des prix élevés du pétrole, qui est une filiale facteurs mondiaux au-delà de la portée de la dévaluation de la politique monétaire, et en suivant cette politique est devenue le dinar algérien est classé dans la liste des pires devises, mais en ce qui concerne la réduction des importations n'a pas affecté le processus.

Il est à noter que la valeur des importations augmente et cela est dû à l'augmentation de la demande intérieure pour les produits étrangers et la politique de réduction a également conduit à l'émergence de la soi-disant marché parallèle, ce qui est encore son impact sur l'économie nationale continue.

On pourrait faire valoir que cette procédure est appliquée par l'Algérie a conduit à la détérioration de la monnaie et la baisse de valeur.

Mots-clés:

Dévaluation - Sarabv - la valeur de la balance commerciale - exportations - importations.